"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

المدى

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

العدد (6085) السنة الثالثة والعشرون - الثلاثاء (10) شباط 2026

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (768) لسنة (2004)

8 صفحات مع الملحق (500) دينار

www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net

follow us on our Website
or download Al Mada App
on stores

Google play App Store

يمكنكم تحميل تطبيق
(المدى) على هواتفكم
من خلال قراءة QR Code:

جلسة برلمانية لنصف ساعة تُرفع إلى إشعار آخر!

■ بغداد / المدى

عقد مجلس النواب، أمس الاثنين، جلسة وجيزة لم تتجاوز 25 دقيقة، انتهت بقرار رفعها إلى إشعار آخر، في ظل تعثر انعقاد ثلاث جلسات متتالية خلال الفترة الماضية. وخلال الجلسة، أدى النواب «حسنين الخفاجي»، و«جعفر شعيل الزاملي»، و«علي أنهير آل سراي»، اليمين الدستورية كأعضاء في مجلس النواب.
كما صوّت المجلس على تشكيل لجنة لتعديل النظام الداخلي للجان النيابية، برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس النواب عدنان فيحان الدليمي.

دولة القانون و"العصائبِ" على حافة الانفجار بسبب ترشيح المالكي

بعد 85 يوما من الانتخابات.. اجتماع "التحالف الحاكم" يفشل: لا حل ولا تنازل

■ بغداد / تميم الحسن

وصلت قضية تشكيل الحكومة الجديدة إلى "انسداد تام" بعد فشل اجتماع "ائتلاف إدارة الدولة" في حل الأزمة.
ووصف الاجتماع الأخير للتحالف الذي يضم كل القوى السياسية، بأنه "اجتماع المتخاصمين"، في وقت ظهر اللقاء مخاوف من "تورط العراق" بالحرب بسبب أفعال فصائل "غير منضبطة" قريبة من طهران.
كما علّق المجتمعون على التطورات الاقتصادية الأخيرة التي حرّكت الشارع ضد فرض رسوم على البضائع المستوردة.
ومرّ أكثر من أسبوعين على ترشيح "الإطار التنسيقي" نوري المالكي، زعيم دولة القانون، لرئاسة الحكومة القادمة، دون حسم، فيما مضى أكثر من 80 يوماً على نتائج الانتخابات، ولم تتمكن القوى السياسية سوى من اختيار رئاسة البرلمان.
وينقل قيادي شيعي تحدث لـ(المدى) عن أجواء الاجتماع الأخير لمجموعة "إدارة الدولة" بأن "المواقف كانت متشنجة"، ويعزو القيادي الذي طلب حجب اسمه ذلك إلى "شدة الخلافات والخصومات" داخل المكوّن الواحد وبين باقي القوى الأخرى.

■ التفاصيل ص3

اليونيسيف: إدخال برامج رقمية لتحسين إدارة مدارس الأطفال في العراق

■ ترجمة: حامد أحمد

في مبادرة للمساهمة بتطوير إدارة المدارس في العراق وتحسين بيئة التعليم للأطفال، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، أقدمت منظمة اليونيسيف على إدخال نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS) الرقمي في أكثر من 16 ألف مدرسة لحد نهاية عام 2025، للانتقال من الاعتماد على السجلات الورقية إلى أنظمة أكثر تنظيمًا وموثوقية، حيث يستفيد الآن نحو مليوني طفل يدرسون في مدارس تستخدم هذا النظام الرقمي حاليًا.
وتشير اليونيسيف في تقريرها إلى أنه بالنسبة للأطفال في جميع أنحاء العراق، فإن التجربة المدرسية الإيجابية تبدأ بالشعور بالأمان والدعم والتقدير. وعندما تكون المدارس مُدارة بشكل جيد، ومنظمة، وقادرة على الاستجابة للاحتياجات، يصبح الأطفال أكثر قدرة على التعلم والمشاركة والازدهار. ولذلك فإن تعزيز أنظمة التعليم ليس مجرد عملية تقنية مجردة، بل هو عامل يؤثر مباشرة على جودة الحياة اليومية للأطفال داخل المدارس.
من خلال نظام إدارة معلومات التعليم (EMIS)، تنتقل المدارس في العراق من الإدارة الورقية إلى أنظمة أكثر تنظيمًا وموثوقية وشفافية. ويساعد هذا التحول السلطات التعليمية ومديري المدارس والمعلمين على إدارة البيانات بكفاءة أكبر، وتحسين التخطيط، وتوفير دعم أفضل لبيئات تعلم الأطفال.

■ التفاصيل ص2

الكمارك: نظام الرسوم الجديد يعزّز الإيرادات ويوقف هدر المال العام

■ بغداد / المدى

دافعت الهيئة العامة للكمارك عن إجراءاتها الأخيرة الخاصة بالرسوم الكمركية وتطبيق نظام «الأسيكودا»، مؤكدة أن النظام الجديد أسهم في تحقيق إيرادات مطمئنة ومنع هدر المال العام، مع إتاحة حق التظلم للتجار الذين يشعرون بوجود غبن في تقييم الرسوم.
وقال مدير عام الهيئة، ثامر قاسم، في تصريح للوكالة الرسمية إن «الترسيم الكمركي أصبح أكثر واقعية، بالتوازي مع وجود تبادل تجاري كبير»، مبيناً أن «مؤشرات الإيرادات الحالية تعكس استقراراً ونتائج إيجابية بعد تطبيق النظام الجديد».
وأوضح قاسم أن «آلية استيفاء الرسوم كانت تعتمد سابقاً على مبلغ مقطوع للحاوية، في حين يجري حالياً احتساب الترسيم على أساس حجم الحاوية»، مؤكداً أن «هذا الأسلوب معمول به في أغلب الدول، ويضمن عدالة أكبر في استحصال الرسوم».
وأضاف أن «نظام الرسوم المقطوعة للحاويات كان يمثل هدراً للمال العام، ولا يمكن العودة إلى العمل به مجدداً»، مشدداً على أن الإجراءات الحالية تهدف إلى تنظيم العمل الكمركي وحماية الموارد المالية للدولة.
وفي ما يتعلق بتطبيق نظام «الأسيكودا»، أشار قاسم إلى أن «بعض التجار كانوا يضيفون مبالغ أعلى على البضائع المستوردة قبل اعتماد هذا النظام»، لافتاً إلى أن «نظام الأسيكودا أسهم في ضبط التقييمات وتعزيز الشفافية».
وأكد أن «أي تاجر يشعر بالغبن يمكنه تقديم تظلم رسمي لإعادة النظر في تقييم التعرفة الكمركية لبضاعته»، مشيراً إلى أن الهيئة مستمرة في استقبال الطلبات والنظر فيها وفق السياقات القانونية المعتمدة.

عائلات بغدادية تستمتع بأجواء العطلة الربيعية في متنزه الزوراء.. عدسة: محمود رؤوف.

ذي قار.. تدخلات حزبية تمتد إلى تعيين مديري المدارس وتُقصي الكفاءة لصالح الولاء

■ ذي قار / المدى

أعربت نقابة المعلمين في محافظة ذي قار عن قلقها المتزايد من اتساع نطاق التدخل السياسي في إدارة العملية التربوية، محذّرة من انعكاساته السلبية على كفاءة المؤسسات التعليمية ومستوى مخرجات التعليم، في ظل أزمات بنيوية يعانيها القطاع منذ سنوات.
وقالت نقابة المعلمين في ذي قار إن التدخل السياسي في العملية التربوية بات ظاهرة مقلقة، مؤكدة أن هذا التدخل يقوم على تفضيل الولاء الحزبي على حساب الكفاءة والخبرة الإدارية والعلمية، الأمر الذي ألحق أضراراً مباشرة بإدارة المؤسسات التربوية.
ويواجه قطاع التعليم في المحافظة تحديات متعددة، أبرزها نقص الأبنية المدرسية وتقادمها، والاكتظاظ الشديد في الصفوف والقاعات الدراسية، فضلاً عن نقص الملاكات والاختصاصات التعليمية، وارتفاع معدلات التسرب والأمية.
ويشهد مستوى التعليم في العراق، بحسب مختصين، تراجعاً وُصف بـ«الكارثي»، نتيجة ضعف الاهتمام بتطوير قدرات الملاكات التربوية والأكاديمية، واستسهال الحصول على شهادات «علمية» من جامعات غير رصينة، إضافة إلى زجّ المؤسسات التربوية في خضم الصراعات الحزبية والتنافس السياسي، ما يستدعي إعادة النظر في السياسة التعليمية وإبعاد التعليم عن التجاذبات السياسية، وتعزيز دور القيادة الرصينة لما لها من أثر مباشر في تحسين مخرجات التعلم.

■ التفاصيل ص4

الصين تحذر اليابان من «رد حازم»

■ متابعة / المدى

سارعت الصين، عقب فوز كاسح لرئيسة الوزراء اليابانية المحافظة ساناي تاكايشي في الانتخابات التشريعية المبكرة، إلى توجيه تحذير شديد اللهجة لليابان، مؤكدة أنها سترد «بحزم» إذا تصرفت طوكيو «بتهور» حيال ملف تايوان، في تصعيد يعكس حساسية المرحلة في العلاقات بين البلدين. ودعا لين الجانب الياباني إلى «التراجع عن التصريحات الخاطئة» التي أدلت بها رئيسة الوزراء ساناي تاكايشي بشأن تايوان، مطالباً طوكيو بإظهار «الصدق عبر إجراءات ملموسة» تؤكد التزامها بحماية الأسس السياسية للعلاقات الصينية-اليابانية.
وكانت تاكايشي قد ألمحت، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، خلال جلسة في البرلمان، إلى احتمال تدخل اليابان عسكريا في حال شنت الصين هجوماً للسيطرة على تايوان، الجزيرة التي تؤكد بكين سيادتها عليها.
وأثارت هذه التصريحات غضب الصين، التي ردت آنذاك بنصح مواطنيها بعدم السفر إلى اليابان، وتشديد الضوابط التجارية، إضافة إلى إجراء مناورات جوية مشتركة مع روسيا.
وجاء التحذير الصيني بعد الفوز الساحق الذي حققته ساناي تاكايشي في الانتخابات التشريعية التي جرت الأحد، عقب حل مجلس النواب في نهاية الشهر الماضي. وتُعرف تاكايشي بتبنيها نهجاً متشدداً تجاه بكين.

البدء بإجراءات التحقيق القضائي معهم

ارتفاع عدد سجناء داعش المرحّلين إلى العراق إلى 4583

■ بغداد / المدى

أعلنت خلية الإعلام الأمني، أمس الاثنين، ارتفاع عدد سجناء تنظيم «داعش» الذين جرى ترحيلهم إلى العراق من الأراضي السورية، في إطار ترتيبات أمنية وقضائية تشرف عليها مؤسسات الدولة وبالتنسيق مع التحالف الدولي.
وقال رئيس خلية الإعلام الأمني، الفريق سعد معن، إن عدد سجناء تنظيم «داعش» المرحّلين إلى العراق ارتفع ليبلغ 4583 سجيناً.
وأوضح معن، في تصريح صحفي، أن السجناء المرحّلين من العراقيين والسوريين ومن جنسيات مختلفة.
وكان معن قد أكد، الأسبوع الماضي، نقل 2250 سجيناً من عناصر تنظيم «داعش» من الأراضي السورية إلى العراق، براً وجواً، وبالتنسيق مع التحالف الدولي، مشيراً إلى أن هؤلاء من جنسيات متعددة، وقد أودعوا في مراكز احتجاز محصّنة.
وبيّن أن العراق يتحمّل مسؤولية هذا الملف نيابة عن المجتمع الدولي، الأمر الذي يتطلب تعاوناً من الدول المعنية، لافتاً إلى تشكيل لجنة عليا بإشراف قيادة العمليات المشتركة، تتولى إجراء التحقيقات وفق الأطر القانونية، وبإشراف السلطة القضائية العراقية.
وأضاف أن العدد المتوقع وصوله من عناصر تنظيم «داعش» سيصل إلى أكثر من 7000 عنصر، مبيناً أن المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي سيعمل على توثيق وتزويد جهات التحقيق والمحاكم بالوثائق والأدلة المؤرشفة مسبقاً.
وأشار إلى أن المجلس الوزاري للأمن الوطني العراقي أقر، في 26 كانون الثاني/يناير الماضي، وضع خارطة متكاملة وتشكيل لجنة أمنية موحّدة تشرف بشكل كامل على عملية نقل عناصر «داعش» من السجون السورية إلى العراق.
إلى ذلك، أفادت مصادر قضائية مرتبطة برئاسة محكمة استئناف بغداد/الكرخ الاتحادية، أمس الاثنين بأن التحقيقات مع عناصر تنظيم «داعش» الذين نقلوا إلى العراق من مراكز احتجاز في سوريا ما تزال مستمرة بوتيرة عالية، وتخضع لإجراءات دقيقة تتعلق بمطابقة البيانات وجمع الأدلة الميدانية.
وأشار مجلس القضاء الأعلى إلى أن التحقيقات الموسعة مع المتهمين من المتوقع أن تستغرق فترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر، تخصص لاستكمال جميع المتطلبات القانونية، بما في ذلك تدوين أقوال المتهمين في مرحلتي التحقيق الابتدائي والقضائي، ومواجهتهم بالضحايا والشهود، إلى جانب مطابقة سجلاتهم مع قواعد البيانات الاستخباراتية الوطنية، لضمان عدم إفلات أي متهم من قضايا عالقة.
وكان المجلس قد أعلن، في وقت سابق من الشهر الجاري (2 شباط 2026)، مباشرة محكمة تحقيق الكرخ الأولى بإجراءات التحقيق مع 1،387 متهماً من عناصر التنظيم، جرى نقلهم من مراكز احتجاز تابعة لقوات سوريا الديمقراطية «قسد» إلى الأراضي العراقية، ضمن تفاهمات أمنية وُصفت بالمدروسة.
وشدد مجلس القضاء الأعلى على أن جميع المتهمين، بمن فيهم المنتمون إلى جنسيات متعددة عربية وأجنبية، سيخضعون حصراً للقانون العراقي والولاية القضائية الوطنية، مؤكداً عدم النظر في أي طلبات لتسليمهم إلى دولهم الأصلية قبل استيفاء الحقين العام والخاص داخل العراق، وصدور الأحكام القضائية النهائية بحقهم.
وأوضح المجلس أن هذه التحقيقات تمثل مرحلة بالغة الأهمية للأمن الوطني العراقي، إذ لا تقتصر على إصدار الأحكام القضائية، بل تمتد إلى كشف الخلايا النائمة المحتملة، والحصول على معلومات استخباراتية تتعلق بمصادر تمويل التنظيم وتحركاته السابقة، ولا سيما في المناطق الحدودية بين العراق وسوريا.
وبيّن القضاء العراقي أن شرعية محاكمة هؤلاء المتهمين، بمن فيهم من جرى اعتقالهم داخل الأراضي السورية، تستند إلى اعتبار الانتماء لتنظيم «داعش» جريمة بحد ذاتها تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي العراقي. ووفقاً لقانون مكافحة الإرهاب، يمتلك العراق الولاية القانونية لملاحقة المنتمين إلى هذا التنظيم العابر للحدود، سواء لثبوت مشاركتهم في عمليات داخل الأراضي العراقية، أو لحملهم الجنسية العراقية، أو لكونهم عناصر في منظومة إرهابية استهدفت الدولة العراقية، وكانت الجغرافيا العراقية والسورية مسرحاً لجرائمها المشتركة.

العراق يقرّ خطة طوارئ لمياه الشرب مع تصاعد أزمة الجفاف

■ بغداد / المدى

وجّه وزير الموارد المائية، عون ذياب عبدالله، أمس، بإعداد خطة طوارئ لمعالجة ملف مياه الشرب في المحافظات، وذلك خلال ترؤسه اجتماع خلية الأزمة المركزية المعنية بمعالجة شحّ المياه وإزالة التجاوزات.
وذكرت وزارة الموارد المائية في بيان، أن الاجتماع عُقد بمشاركة الوكيل الفني ومدير عام المركز الوطني لإدارة الموارد المائية وممثلي الوزارات ذات العلاقة، ضمن خلية أزمة شُكّلت بموافقة رئيس مجلس الوزراء بموجب الأمر الديواني المرقم 25296، وتتولى الإشراف على عمل اللجان المشكلة في المحافظات المعنية.
وبحسب البيان، وجّه الوزير بتأليف لجان في كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية قائد الشرطة ومديريات الموارد المائية والزراعة والبيئة والبلديات والكهرباء والماء، على أن تتولى إزالة التجاوزات على الحصص المائية المقرّة من قبل الوزارة، واتخاذ الإجراءات الفعّالة بحق المخالفين ومحاسبة المقصرين.
كما شدد التوجيه على منع الزراعة خارج الخطة الزراعية المقرّة، ورفع جميع بحيرات الأسماك المتجاوزة، ووضع خطة طوارئ خاصة بمياه الشرب، إلى جانب تأمين الحماية لمنشآت الري والمنتسبين، بما يسهم في الحد من مختلف أشكال التجاوزات، فضلاً عن إلزام اللجان برفع تقارير شهرية إلى خلية الأزمة المركزية بشأن الوضع المائي وموقف المتجاوزين.
وشدد الوزير على أهمية الحفاظ على بيئة الأنهار ومنع رمي المخلفات الصحية والصناعية فيها، حماية لحياة المواطنين وضماناً لاستدامة المجرى البيئي.

■ نظام إدارة معلومات يدعم بيئة تعليمية أكثر أمانًا وتنظيمًا للأطفال

اليونيسيف: إدخال برامج رقمية لتحسين إدارة مدارس الأطفال في العراق

في مبادرة للمساهمة بتطوير إدارة المدارس في العراق وتحسين بيئة التعليم للأطفال، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، أقدمت منظمة اليونيسيف على إدخال نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS) الرقمي في أكثر من 16 ألف مدرسة لحد نهاية عام 2025، للانتقال من الاعتماد على السجلات الورقية إلى أنظمة أكثر تنظيمًا وموثوقية، حيث يستفيد الآن نحو مليوني طفل يدرسون في مدارس تستخدم هذا النظام الرقمي حاليًا.

□ ترجمة: حامد أحمد

وتشير اليونيسيف في تقريرها إلى أنه بالنسبة للأطفال في جميع أنحاء العراق، فإن التجربة المدرسية الإيجابية تبدأ بالشعور بالأمان والدعم والتقدير. وعندما تكون المدارس مُدارة بشكل جيد، ومنظمة، وقادرة على الاستجابة للاحتياجات، يصبح الأطفال أكثر قدرة على التعلم والمشاركة والازدهار. ولذلك فإن تعزيز أنظمة التعليم ليس مجرد عملية تقنية مجردة، بل هو عامل يؤثر مباشرة على جودة الحياة اليومية للأطفال داخل المدارس.

من خلال نظام إدارة معلومات التعليم (EMIS)، تنتقل المدارس في العراق من الإدارة الورقية إلى أنظمة أكثر تنظيمًا وموثوقية وشفافية. ويساعد هذا التحول السلطات التعليمية ومديري المدارس والمعلمين على إدارة البيانات بكفاءة أكبر، وتحسين التخطيط، وتوفير دعم أفضل لبيئات تعلم الأطفال. وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبالتعاون الوثيق مع وزارة التربية العراقية ومنظمة اليونسكو، تدعم منظمة اليونيسيف تنفيذ نظام EMIS ضمن الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز أنظمة التعليم وتحسين تقديم الخدمات. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، تم تطبيق النظام في ١٦،٦٧٥ مدرسة في جميع أنحاء العراق، حصل ما يقارب نصفها على دعم مباشر من اليونيسيف.

برامج رقمية منظمة

في قضاء الزبير بمحافظة البصرة، يصف مرتضى، وهو محاضر جامعي متخصص في اللغة الإنجليزية، الانتقال إلى الأنظمة الرقمية بأنه نقطة تحول رئيسية للمدارس. فقد أصبحت سجلات الحضور، ومتابعة الطلبة، وإدارة المعلمين، واحتياجات المدارس تُنظَّم الآن عبر نظام إلكتروني بدلًا من السجلات اليدوية.

ويتيح هذا النهج للسلطات التعليمية تحديد الثغرات والاستجابة بشكل أكثر كفاءة لاحتياجات المدارس، مع تعزيز الشفافية والتناسق في النظام التعليمي. وقال مرتضى: "من خلال ربط المدارس مباشرة بالسلطات التعليمية، يدعم نظام EMIS التخطيط الأفضل واتخاذ قرارات أكثر فاعلية".

دعم المعلمين

في مدرسة الداقوق، توضح المعلمة بيادر كيف ساهم التدريب على نظام EMIS في تحسين العمل المدرسي اليومي. فقد ساعد تنظيم السجلات بشكل أفضل، وإمكانية الوصول السهل إلى بيانات المدرسة المحدثة، في تقليل الأعباء الإدارية.

وبدعم مباشر من اليونيسيف، تم تدريب أكثر من ١٤ ألف معلم وكادر تدريسي على استخدام النظام في جميع أنحاء البلاد، وتشكل النساء نحو ٥٠ في المئة منهم. وقالت بيادر: "النظام الرقمي جعل الوصول إلى معلومات الطلبة ونتائجهم أسهل بكثير، مما يوفر الوقت والجهد على المعلمين".

تفاعل الأطفال

هالة، تبلغ من العمر تسع سنوات، وتدرس في إحدى مدارس البصرة التي تطبق نظام EMIS، تقول: "أحب مدرستي. المعلمون يساعدوننا دائمًا عندما لا نفهم".

أما غيداء، ٩ سنوات، فتقول: "المدرسة مكان جميل. التقي بأصدقائي، وأتعلم أشياء جديدة".

وتقول زميلتها بنين، ٩ سنوات: "أشعر بالراحة في المدرسة، وكل شيء منظم".

وتشير منظمة اليونيسيف إلى أن الاستثمار في الأنظمة الرقمية الإدارية في المدارس هو استثمار في مصلحة الأطفال، مؤكدة بأنه يُقدَّر اليوم عدد الأطفال المسجلين في المدارس التي يتوفر فيها نظام إدارة معلومات التعليم EMIS في العراق بنحو مليوني طفل.

ومن خلال دعم هذا النظام، تسهم اليونيسيف وشركاؤها في تعزيز أسس نظام تعليمي أكثر مرونة، بما يمكّن المدارس والسلطات التعليمية من التخطيط والإدارة وتقديم الخدمات التعليمية للأطفال في العراق بشكل أفضل. لقد دمّرت عقود من الصراع وغياب الاستثمارات في العراق نظامه التعليمي الذي كان يُعدّ فيما مضى أفضل نظام تعليمي في المنطقة، وأعاقت بشدة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد، حيث تسببت ظروف النزاع بوجود ما يقرب من ٣,٢ مليون طفل عراقي في سنّ الدراسة خارج المدرسة.

التحديات بشكل خاص في المحافظات المتضرّرة من النزاع مثل صلاح الدين وديالى، حيث إن ما يزيد عن ٩٠٪ من الأطفال في سنّ الدراسة خارج النظام التعليمي، وما يقرب من نصف الأطفال النازحين في سنّ المدرسة، أي حوالي ٣٥٥،٠٠٠ طفل وطفلة، ليسوا في المدرسة. والوضع أسوأ بالنسبة للفتيات اللواتي يعانين من نقص في التمثيل في كل من المدارس الابتدائية والثانوية. تدعم اليونيسيف وزارة التربية والتعليم في تنفيذها لبرنامج التعلّم المعجّل للأطفال خارج المدرسة، والتلاميذ الذين يحتاجون إلى دروس إضافية للتعويض عن السنوات التي قضوها خارج المدرسة.

عن اليونيسيف

هشاشة البيئة القانونية تُبقي الائتمان بعيداً عن المشاريع الإنتاجية

المصارف الأهلية في العراق.. وفرة سيولة وعجز عن تمويل التنمية

□ بغداد / تبارك عبدالمجيد

رغم تضاعف عدد المصارف الأهلية في العراق خلال السنوات الماضية، ما يزال دورها في تمويل الاستثمار والتنمية الاقتصادية محدوداً، في ظل تحديات هيكلية وتنظيمية عميقة، تتعلق بطبيعة نشاطها، وضعف الثقة بها، وهيمنة المصارف الحكومية، إضافة إلى بيئة قانونية غير مشجعة على الائتمان طويل الأجل. فالقطاع المصرفي الأهلي، الذي يضم نحو ٦٠ مصرفاً، يواجه جملة من التحديات الهيكلية التي تحد من قدرته على تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى والمشاريع الإنتاجية طويلة الأجل.

يوضح الخبير الاقتصادي ضياء المحسن أن المصارف الأهلية تعتمد في الغالب على نافذة بيع العملة أو العمليات المرتبطة بالتحويلات الخارجية بوصفها مصدراً رئيسياً للربح. ويشير إلى أن هذا النوع من الربح السهل والمضمون يقلل من حافز المصارف على الدخول في مخاطر الائتمان طويل الأمد، إذ تُستثمر السيولة العالية في متاجرة العملة بدلاً من الإقراض الاستثماري.

ويضيف المحسن، في حديث لـ«المدى»، أن المصارف الأهلية تعاني من مشكلة عدم مواءمة الآجال، لأن معظم ودائعها ودائع جارية تحت الطلب وليست ودائع ادخارية طويلة الأجل. ونتيجة لذلك، تخشى هذه المصارف منح ائتمان متوسط أو طويل الأجل من أموال قد يطالب بها المودعون في أي وقت، ما يحد من مساهمتها في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى.

ولا تقتصر الإشكالية، بحسب المحسن، على رغبة المصارف فقط، بل تمتد إلى جودة المقترضين. فإجراءات استرداد القروض المتعثرة وتسييل الرهونات العقارية بطيئة ومعقدة، في وقت تفتقر فيه أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى سجلات مالية دقيقة، ما يجعل تقييم الجدارة الائتمانية عملية عالية المخاطر. ومع ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العراقي في القطاعين الصناعي والزراعي، يتركز الطلب على الائتمان في القطاع التجاري الاستهلاكي، وهو ائتمان قصير الأجل لا يخلق قيمة مضافة مستدامة للناتج المحلي الإجمالي.

ويشير المحسن إلى أن المصارف الحكومية الكبرى تستحوذ على الجزء الأكبر من الودائع، ولا سيما رواتب موظفي الدولة، ما يترك المصارف الأهلية بحصة سوقية محدودة من السيولة القادرة على خلق ائتمان واسع. ويؤكد أن العلاقة بين هيمنة المصارف الحكومية وضعف المصارف الأهلية ليست علاقة سبب ونتيجة خطية، بل دائرة مفرغة تتغذى فيها العوامل على بعضها، إذ تخلق الهيمنة الحكومية بيئة منافسة غير عادلة عبر الاحتكار القانوني للودائع العامة والضمان السيادي والامتيازات التشغيلية، وفي الوقت نفسه تُعد نتيجة لإخفاقات تاريخية وهيكلية في القطاع المصرفي الخاص، تشمل التعثر المستمر، وضعف الشفافية والخدمات، ومحدودية الانتشار.

ويبين المحسن أن المصرف، بوصفه مؤسسة ربحية، يسعى إلى تعظيم أرباحه بأقل قدر ممكن من المخاطر، فإذا كانت القواعد التنظيمية تجعل من الخمول الائتماني خياراً مربحاً، فسوف يتجه إليه. وفي هذا السياق، يرى أن أدوات البنك المركزي النقدية، مثل شهادات الإيداع ونافذة العملة والتشديد الرقابي والمعايير الاحترازية، تهدف إلى كبح التضخم واستقرار العملة، لكنها قد تؤدي في الوقت نفسه إلى خنق الائتمان الإنتاجي.

وفي اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النقد، يتحول المصرف من مؤسسة لخلق الائتمان إلى مجرد صندوق ودائع أو منفذ تصريف. فالمضاعف النقدي يعتمد كلياً على بقاء الأموال داخل الدورة المصرفية، في حين تُعد الأموال المتداولة خارج النظام المصرفي «فرصاً ضائعة» لتمويل التنمية. وبسبب ضعف الشمول المالي، تواجه المصارف الأهلية صعوبة في استقطاب ودائع التوفير والودائع طويلة الأجل، ما يضطرها إلى الاعتماد على ودائع كبار المودعين أو الاقتراض من مؤسسات أخرى بأسعار فائدة مرتفعة، الأمر الذي يرفع كلفة الإقراض ويُبعد المقترضين الإنتاجيين، ويجذب المضاربين أو المقترضين ذوي المخاطر العالية.

كما يشير المحسن إلى أن المصارف تتجنب المخاطر أيضاً بسبب صعوبة التحقق من مصادر الأموال في بيئة يغلب عليها التعامل النقدي، خشية الوقوع في شبهات غسل الأموال أو التعرض لعقوبات دولية ورقابية. وتؤدي هذه السياسة إلى تقييد العمليات الائتمانية، ولا سيما تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية أو المشاريع التي تفتقر إلى دورة مستندية واضحة وموثقة مصرفياً، ما يجعل النقد «العدو الأول» للتوسع الائتماني.

ويؤكد أن نافذة بيع العملة أدت دوراً مزدوجاً، فهي أداة للسيطرة على التضخم واستقرار سعر الصرف، لكنها في الوقت نفسه أحدثت تشوهاً هيكلياً في وظيفة المصارف الأهلية، وأبعدتها عن دورها الائتماني والتنموي، نتيجة الاستسهال الربحي وضمور العقل الائتماني داخل المصارف، وعدم الحاجة إلى جذب الودائع التنموية. وأدى هذا التوجه نحو الصيرفة التجارية بدلاً من التمويل الاستثماري إلى تحويل معظم المصارف الأهلية إلى ما يشبه شركات صيرفة كبرى.

ويضيف المحسن أن تآكل الثقة بالدور التنموي للمصارف الأهلية حدّ من إقبال أصحاب المشاريع الحقيقية على طلب التمويل منها، مفضلين اللجوء إلى المصارف الحكومية رغم بيروقراطيتها، أو الاعتماد على التمويل الذاتي، ما أبقى القطاع الخاص بعيداً عن الروافع المالية المصرفية.

وفي ضوء تقارير حديثة، يبرز توجه لإعادة هيكلة الدور المصرفي، الحكومي والأهلي على حد سواء، بهدف تفعيل أدوات الشمول الائتماني، وربط الاستثمارات بمشاريع إنتاجية ذات أثر حقيقي على الميزان التجاري، إلى جانب التحول نحو معايير حوكمة وشفافية دولية، بما يدفع المصارف إلى الخروج من الاعتماد على نافذة العملة نحو الائتمان الحقيقي.

ويشدد المحسن على أن البيئة القانونية وهيكل الحوكمة يشكلان العمود الفقري لأي نشاط ائتماني مستدام. ففي حالة المصارف الأهلية، لا يقتصر التحدي على توفر السيولة، بل يشمل القدرة على إدارة المخاطر القانونية وضمان استرداد الأموال، وهي مجالات تعاني فجوات عميقة بسبب هشاشة نظام الضمانات، وبطء القضاء التجاري، وصعوبة تسييل العقارات، وغياب قانون حديث للإعسار والإفلاس.

من جانبه، يرى الباحث الاقتصادي عبدالله نجم أن معظم المصارف الأهلية لا تؤدي دوراً حقيقياً في دعم الاقتصاد الوطني، إذ تكتفي بعمليات قصيرة الأجل وبعوائد سريعة، بعيداً عن الاستثمار في قطاعات الإنتاج والإعمار. ويشير نجم، في حديث لـ«المدى»، إلى أن اعتماد هذه المصارف على الأموال الحكومية ورواتب الموظفين يجعل بيئة عملها محدودة، موضحاً أن كثيراً من المصارف الأهلية منحت ائتمانات تفوق ما قدمته المصارف الحكومية خلال عام ٢٠٢٥، لكنها بقيت عاجزة عن تحويل هذا النشاط إلى أثر اقتصادي ملموس.

ويضيف أن بعض المصارف تأسست أساساً للمشاركة في نافذة بيع العملة، ما أضعف ثقة الزبائن بدورها المصرفي، فيما ركزت أغلبها على الربح السريع بدلاً من دعم الاقتصاد الوطني. ويذهب نجم إلى أن ارتباط بعض المصارف الأهلية بأحزاب وتوجهات سياسية ودينية يجعل قراراتها أحياناً خاضعة للمصالح السياسية أكثر من الاعتبارات الاقتصادية، الأمر الذي يضعف الحوكمة ويقوض ثقة العملاء ويحد من قدرة المصارف على أداء دورها بوصفها ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي.

ويختم نجم بالتأكيد على أن القطاع المصرفي يحتاج إلى إصلاحات جذرية في البيئة القانونية والحوكمة المالية، وبناء ثقة العملاء، وإبعاد القرارات المصرفية عن المصالح السياسية، ليتمكن من الانخراط في استثمارات طويلة الأجل والمساهمة الفعلية في النمو الاقتصادي، وإلا سيبقى مجرد أداة مالية قصيرة المدى.

الأعرجي: دفعة أخيرة تفصل العراق عن إغلاق ملف مخيم الهول

□ بغداد / المدى

أكد مستشار الأمن القومي، قاسم الأعرجي، أن العراق أوشك على إنهاء ملف إعادة رعاياه من مخيم الهول، مشيراً إلى أن دفعة واحدة فقط ما تزال متبقية، في وقت شدد فيه على استمرار المعركة ضد تنظيم داعش، وضرورة تماسك المجتمع الدولي في مواجهته.

وقال مكتب الأعرجي، في بيان، إن مستشار الأمن القومي استقبل سفيرة مملكة إسبانيا لدى العراق، أليثيا ريكو بيريث، حيث جرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، ولا سيما في مجالات تبادل المعلومات والخبرات ومكافحة الإرهاب.

وأكد الأعرجي أن العراق يواصل العمل مع شركائه وأصدقائه لإعادة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة، عبر انتهاج سياسة علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، مشدداً على أن المعركة ضد تنظيم داعش ما تزال مستمرة، وأن تماسك المجتمع الدولي في مواجهة الجماعات الإرهابية يمثل ضرورة ملحّة في المرحلة الراهنة. وأشار إلى أن العراق نجح في إعادة جميع رعاياه من مخيم الهول، ولم يتبق سوى دفعة واحدة، لافتاً إلى الجهود الفاعلة التي بُذلت في مجال تأهيل وإدماج العائلات العائدة ضمن المجتمع العراقي، وبما يضمن عودتهم الآمنة واستقرارهم الاجتماعي.

وأوضح أن هذا الإنجاز جاء ثمرةً للتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، مؤكداً في الوقت نفسه سعي العراق إلى تهيئة بيئة آمنة وداعمة للتنمية والاستثمار، الأمر الذي يتطلب معالجة التحديات الإقليمية بما يعزز دعائم الاستقرار والسلام. من جانبها، أكدت السفيرة الإسبانية حرص بلادها على تطوير العلاقات الثنائية مع العراق، مشيرة إلى أن التعاون مع الجانب العراقي أسهم في نقل الرعايا الإسبان من مخيم الهول، وشددت على أن الحوار والدبلوماسية يمثلان السبيل الأمثل لاستعادة الهدوء في المنطقة، مشيدة بالدور المحوري الذي يضطلع به العراق في تعزيز الاستقرار وإعادة الطمأنينة. وفي السياق ذاته، كان رئيس خلية الإعلام الأمني، الفريق سعد معن، قد أكد في وقت سابق من اليوم الاثنين، ارتفاع عدد سجناء تنظيم «داعش» المرحّلين إلى العراق إلى ٤٥٨٣ سجيناً من العراقيين والسوريين وجنسيات مختلفة.

وأشار إلى أن العدد المتوقع وصوله سيتجاوز ٧٠٠٠ عنصر من تنظيم داعش، مبيناً أن المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي سيعمل على توثيق وتزويد جهات التحقيق والمحاكم بالوثائق والأدلة المؤرشفة مسبقاً.

وكان المجلس الوزاري للأمن الوطني العراقي قد أقر، في ٢٦ كانون الثاني/ يناير الماضي، وضع خارطة متكاملة وتشكيل لجنة أمنية موحدة تشرف بشكل كامل على عملية نقل عناصر تنظيم «داعش» من السجون السورية إلى داخل البلاد.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
رئيس التحرير التنفيذي
علي حسين
مدير التحرير
ياسر السالم
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٢٧٩٩٩٩٩ +
٩٦٤٧٨٠٨٠٨٠٨٠٠ +

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
هاتف: ٩٦٤٧٧٠٦٤٤٤٤٩٠ +

بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
٩٦١٧٠٦١٥٠١٧ +

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/
بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
Daily General Political Newspaper
Issued by: Al-Mada group for Media, culture & Art

دولة القانونٍ و"العصائب" على حافة الانفجار بسبب ترشيح المالكي

بعد 85 يوماً من الانتخابات.. اجتماع "التحالف الحاكم" يفشل: لا حل ولا تنازل

□ بغداد / تميم الحسن

وصلت قضية تشكيل الحكومة الجديدة إلى "انسداد تام" بعد فشل اجتماع "ائتلاف إدارة الدولة" في حل الأزمة.
ووصف الاجتماع الأخير للتحالف الذي يضم كل القوى السياسية، بأنه "اجتماع المتخاصمين"، في وقت ظهر اللقاء مخاوف من "تورط العراق" بالحرب بسبب أفعال فصائل "غير منضبطة" قريبة من طهران.

كما علّق المجتمعون على التطورات الاقتصادية الأخيرة التي حرّكت الشارع ضد فرض رسوم على البضائع المستوردة.
ومرّ أكثر من أسبوعين على ترشيح "الإطار التنسيقي" نوري المالكي، زعيم دولة القانون، لرئاسة الحكومة القادمة، دون حسم، فيما مضى أكثر من 80 يوماً على نتائج الانتخابات، ولم تتمكن القوى السياسية سوى من اختيار رئاسة البرلمان.

اجتماع المتخاصمين

وينقل قيادي شيعي تحدث لـ(المدى) عن أجواء الاجتماع الأخير لمجموعة "إدارة الدولة" بأن "المواقف كانت متشنجة"، ويعزو القيادي الذي طلب حجب اسمه ذلك إلى "شدة الخلافات والخصومات" داخل المكوّن الواحد وبين باقي القوى الأخرى.
ويؤكد القيادي أن "جميع الأحزاب منقسمة بشأن قضية رئيس الجمهورية والوزراء، ولا يوجد حل سوى استمرار حكومة السوداني".
وخلا بيان "ائتلاف إدارة الدولة" الذي عقد مساء الأحد، من إشارة إلى أزمة تشكيل الحكومة، بالمقابل كانت الخلافات الشيعية – الشيعية تتصاعد بشأن أزمة رئيس الحكومة، خصوصاً التراشق الإعلامي بين جماعة المالكي و"عصائب أهل الحق" بزعامة قيس الخزعلي.
ودعا "ائتلاف دولة القانون"، على خلفية التوترات بين الطرفين، المدوّنين والإعلاميين والجهات الداعمة له إلى "الالتزام بروح المسؤولية الوطنية والمهنية في الطرح، والابتعاد عن أي إساءة تطال القيادات السياسية أو الرموز الدينية"، محذّراً من الآثار السلبية لمثل هذه التجاوزات على وحدة المجتمع واستقراره.
وفي المقابل، أصدرت "عصائب أهل الحق" بياناً قالت فيه إنها تابعت تصريحات ومواقف صادرة عن شخصيات وصفحات منسوبة إلى ائتلاف دولة القانون، معتبرة أنها خرجت عن "السياق المسؤول" الذي تتطلبه حساسية المرحلة.
وأكد البيان أن الاختلاف بشأن ترشيح رئاسة الوزراء يعد ممارسة ديمقراطية طبيعية، لكنه شدد على ضرورة بقاء هذا الخلاف ضمن "الأطر الأخلاقية والشرعية"، بعيداً عن الاتهامات ومحاولات "التسقيط السياسي"، داعياً قيادات دولة القانون إلى ضبط خطاب الجهات التابعة لها حفاظاً على وحدة الإطار التنسيقي.
وسبق أن كشف مقربون من الخزعلي أن الأخير لن "يوقع على ترشيح المالكي"، فيما دعا المتحدث باسم دولة القانون، عقيل الفتلاوي، الخزعلي وعمار الحكيم، "زعيم تيار الحكمة"، إلى "الابتعاد عن ترامب".
ومساء السبت، نفى حزب الدعوة، الذي يتزعمه المالكي، أي نية لانسحاب الأخير من السباق، مؤكداً في بيان مقتضب نقلاً عن "ائتلاف دولة القانون" أن "المالكي لا ينوي الانسحاب، والإطار متمسك بمرشحه، وكل ما يُشاع عار عن الصحة".
ودخل التحالفُ الشيعي في مأزق واضح بفعل إصرار المالكي على الترشح رغم اعتراضات أميركية، ما دفع أطراف "الإطار" إلى تكثيف الاجتماعات الفردية بين أجنحته، على أن يُعقد اجتماع مساء الأحد الماضي لتحالف "إدارة الدولة"، الذي يضم معظم القوى السياسية باستثناء الصدريين، وهو اجتماع لم يُعقد منذ ثمانية أشهر، ولم يحقق أي نتائج.
وتحوّلت أزمة ترشيح المالكي إلى ملف ذي بعد دولي بعد اعتراض الرئيس الأميركي دونالد ترامب على تسميته رئيساً للوزراء، وكان "الإطار" قد صوّت للمالكي لأول مرة منذ تأسيسه قبل نحو خمس سنوات بالأغلبية، رغم الانقسامات الداخلية.

حكومة السوداني مستمرة

وعن إخفاق الاجتماع الأخير لـ"إدارة الدولة" بحل أزمة المالكي، يقول النائب والقيادي في "منظمة بدر" بزعامة هادي العامري، مختار الموسوي: "لا يوجد حل، والجميع غير متفقين، ولذلك لم يتطرق الاجتماع إلى تشكيل الحكومة". ويضيف لـ(المدى): "لا يوجد تنازل لمصلحة البلاد، والجميع يبحث عن الامتيازات، وستبقى حكومة السوداني وتتمدد".
قبيل الاجتماع المفترض للقوى السياسية، أكدت مصادر لـ(المدى) أن جزءاً من "الإطار التنسيقي" طرح بشكل جدي فكرة استمرار حكومة السوداني، مع مقترح توسيع صلاحياتها عبر البرلمان. وأكد المصدر أن اثنين من ما يسمى بـ"حجّاج الإطار" اقترحوا توسيع صلاحيات حكومة السوداني عبر البرلمان، وسط غموض كامل حول كيفية تطبيق هذا المقترح دستورياً.
وجاء الطرح خلال الاجتماع الأخير للتحالف الشيعي الذي عُقد بغياب قيس الخزعلي، زعيم "العصائب"، أحد أبرز الرافضين لعودة المالكي، إلى جانب عمار الحكيم، زعيم "تيار الحكمة".
وكان "الإطار التنسيقي" قد أعلن في اجتماعه الأخير بمنزل الحكيم ترك حرية التصويت لنوابه في انتخاب رئيس الجمهورية، بعد تعثر مساعي تحييد الموقف الكردي عن أزمة رئاسة الحكومة. وذكر بيان للتحالف الأسبوع الماضي أنه دعا نوابه إلى أن يكونوا "أحراراً" في اختياراتهم في حال عدم التوصل إلى مرشح واحد.
ويُفسَّر هذا الموقف، وفق سياسي مطلع، بوصفه ورقة ضغط أو مؤشراً على وجود حالة يأس داخل التحالف من الحصول على دعم كردي لترشيح المالكي، خصوصاً بعد زيارة وفد من مجموعة "الموالاة" إلى أربيل والسليمانية الأسبوع الماضي من دون تحقيق نتائج واضحة.

أزمة اقتصادية وضغط الشارع

وأشار الموسوي إلى خطورة الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وإضراب التجار بسبب زيادة التعرفة الكمركية، في وقت يفشل فيه القادة في حسم تشكيل الحكومة.
وكان بيان الائتلاف الحاكم شدد على ضرورة دعم الإجراءات الحكومية الجوهرية والمهمة، الرامية إلى تعزيز الحلول الاستراتيجية البناءة، كما شدد على ضرورة مساندة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة، والقرارات المتعلقة بضبط المنافذ الحدودية وإيقاف جميع أشكال التهريب، إضافة إلى دعم خطواتها في الحد من التهرب الضريبي والجمركي.
وأكد الاجتماع كذلك على أهمية الخطط الإصلاحية التي تستهدف حماية المنتج المحلي وتنمية الصناعة الوطنية، وكل ما من شأنه تنويع مصادر الدخل وتجاوز الاعتماد الكلي على النفط.

"الفصائل المنفلتة"

من جانب آخر يقول القيادي الذي حضر الاجتماع الأخير إن بعض الأطراف حذرت في الاجتماع من "تحرك فصائل غير منضبطة"، في وقت العالم يحبس فيه أنفاسه بسبب المفاوضات الأميركية – الإيرانية، وأكد أن "هناك مخاوف من إعلان فصائل عن فتح باب التطوع لعمليات استشهادية"، وظهور مقاطع مصورة لجماعات قريبة من إيران، تملك ترسانة صاروخية.
وأعرب الائتلاف عن ترحيبه ودعمه الكامل للمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تستضيفها سلطنة عُمان.
ودعا الائتلاف إلى اعتماد لغة الحوار الجاد وتغليب خيارات التفاوض، بما يضمن تجنيب المنطقة والعالم ويلات الحروب التي لا تخدم أي طرف، بل تزيد من حدة الأزمات الإنسانية والاقتصادية التي تعاني منها المنطقة والعالم.
وفي الوقت الذي ثمّن فيه ائتلاف إدارة الدولة جهود الدول العربية والدول الإسلامية لمنع اندلاع الحرب، فإنه يرفض التهديدات التي تطال الجمهورية الإسلامية الإيرانية بطريقة تتقاطع مع كل الأعراف والمواثيق الدولية، وشدد ائتلاف الدولة على ضرورة ضبط كل تصريح وخطاب إعلامي وسلوك لا ينسجم مع مصلحة العراق.

تظاهرات وإضرابات موظفين في ثلاث محافظات مع تصاعد أزمة الرواتب

□ بغداد / المدى

دخل ملف رواتب موظفي الدولة في العراق مرحلة جديدة من التصعيد، مع خروج تظاهرات وإضرابات في ثلاث محافظات، احتجاجاً على تأخير صرف المستحقات الشهرية وفرض استقطاعات مالية، في وقت تتزايد فيه المؤشرات على عمق أزمة السيولة وتأثيرها المباشر في الاستقرار المعيشي والوظيفي.
وشهدت محافظات ديالى والديوانية وبابل، صباح الاثنين، تحركات احتجاجية نفذتها شرائح مختلفة من الموظفين الحكوميين، تمثلت بإضرابات عن الدوام الرسمي وتنظيم وقفات وتظاهرات سلمية.
وبحسب الانباء، أعلن موظفو دوائر العدلية في محافظة الديوانية الإضراب عن الدوام، اعتراضاً على تأخير إطلاق رواتبهم الشهرية، من دون صدور توضيحات رسمية تحدد موعد الصرف، ما زاد من حالة القلق بين الموظفين بشأن استقرارهم المالي.
وفي محافظة ديالى، نظم العشرات من موظفي بلدية قضاء الخالص وقفة احتجاجية، رفضاً لتعليمات تقضي باستقطاع نسبة 14% من رواتبهم، مؤكدين أن دخولهم الشهرية متدنية ولا تحتمل أعباء إضافية، خصوصاً في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.
واشارت الانباء إلى أن هذه الاستقطاعات ليست الأولى من نوعها في المحافظة، إذ سبق أن أقدمت دوائر التربية والزراعة والماء على استقطاع مبالغ من رواتب موظفيها، نتيجة نقص التمويل المالي الوارد من وزارة المالية، ما يعكس اتساع دائرة الأزمة لتشمل مؤسسات حكومية متعددة.
وفي محافظة بابل، نظم عدد من موظفي معمل نسيج الحلة التابع لوزارة الصناعة والمعادن، تظاهرة سلمية أمام بوابة المعمل، احتجاجاً على استقطاع نسبة 15% من رواتبهم تحت مسمى «التوقيفات التقاعدية»، معتبرين أن هذا الإجراء فاقم أوضاعهم المعيشية في ظل رواتب متدنية.
وقال أحد الموظفين، ويدعى حسن، في تصريح صحفي، إن رواتبهم تتراوح بين 400 و500 ألف دينار، مشيراً إلى أن أي استقطاع إضافي ينعكس بشكل مباشر على حياتهم اليومية، وأضاف: «رواتبنا أساساً ضعيفة، والاستقطاع زاد الحمل علينا. الموظف شنو ذنبه يتحمل قرار كان المفروض تتحمله الدولة؟».
وأكد المحتجون وجود تفاوت واضح بينهم وبين موظفي وزارات أخرى من حيث الرواتب والمخصصات، مشيرين إلى أن موظفي وزارة الصناعة يُعدّون من الأقل امتيازاً، رغم كونهم موظفين في الدولة.
وطالب المتظاهرون الجهات المعنية بإلغاء استقطاع نسبة 15% من الرواتب، وتحقيق المساواة مع بقية موظفي الدولة، إضافة إلى السماح لمن أكمل المدة القانونية بالإحالة إلى التقاعد من دون معوقات.
من جانبه، حذر الخبير الاقتصادي عمر حسين من استمرار الأزمة المالية من دون تدخل سريع، معتبراً أن تأخر الرواتب يمثل مؤشراً واضحاً على ضغوط كبيرة تواجه الموازنة العامة. وأكد ضرورة وضع خطط عاجلة لتعزيز الإيرادات وتنويع مصادر التمويل، محذراً من أن الاستحقاقات المالية المقبلة قد تكون أكثر صعوبة في حال استمرار الوضع الحالي.
وأضاف حسين أن الاعتماد شبه الكلي على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات يجعل الاقتصاد العراقي هشاً أمام تقلبات الأسعار العالمية، ويضاعف تأثير أي تأخير في التحويلات المالية على المواطنين والموظفين.
وأشار إلى أن إصلاح إدارة الموارد المالية وتفعيل الرقابة البرلمانية على الموازنة يمثلان المسار الأمثل لتجنب أزمات مستقبلية، داعياً إلى الاستفادة من تجارب دول نجحت في تحقيق استقرار مالي رغم ظروف اقتصادية معقدة.
ويرى مختصون أن الأزمة الحالية لا تقتصر على تأخير إداري، بل تعكس تحديات أوسع في هيكلية المالية العامة، تشمل ضعف التحصيل الضريبي، وانخفاض الإيرادات غير النفطية، وتزايد الاعتماد على النفط في ظل تقلبات الأسعار العالمية، إلى جانب بطء تنفيذ خطط الإصلاح المالي والرقابة على النفقات التشغيلية، فضلاً عن ضغوط سياسية واستحقاقات انتخابية تعقّد إدارة الموازنة.

اقتطاع 8.7 تريليون دينار سنوياً من حصة إقليم كوردستان في الموازنة

□ بغداد / المدى

أعلنت حكومة إقليم كردستان أن العراق يقتطع سنوياً 8.7 تريليون دينار من حصة الإقليم في الموازنة العامة، بموجب قانون الموازنة للأعوام (2023–2025)، معتبرة أن هذا الإجراء يأتي نتيجة توسع غير مسبوق في ما تصفه بـ«النفقات السيادية»، وما يرافقه من آليات مالية تُقلّص المستحقات الدستورية للإقليم.
وقالت حكومة إقليم كوردستان، في بيان، إن قانون الموازنة الاتحادية للأعوام (2023–2025) ينص على مساهمة الإقليم بمبلغ 8.7 تريليون دينار سنوياً في تغطية النفقات السيادية للعراق الاتحادي، ما يعني اقتطاع هذا المبلغ مباشرة من حصة الإقليم في الموازنة.
وأشارت الحكومة إلى أن مراجعة البيانات المالية للموازنات العامة العراقية خلال العقدين الماضيين (2005–2025) «تثبت وجود خطأ جسيم ومنهجي يهدف إلى تقليص المستحقات المالية لإقليم كوردستان».
ووفقاً للبيان، فإن الحكومة الاتحادية، عبر التوسع في النفقات السيادية وتطبيق آلية «الإنفاق الفعلي»، حوّلت المستحقات الدستورية للإقليم «من حق ثابت إلى مجرد أرقام على ورق».
ووصف البيان هذا التوسع بـ«توسع سكين السيادة»، موضحاً أن النفقات السيادية التي كانت تقتصر عام 2005 على الرئاسات ووزارتي الخارجية والدفاع، ارتفعت في موازنات الأعوام (2023–2025) لتصل إلى نحو 47.4 تريليون دينار سنوياً.
وبيّنت حكومة الإقليم أن هذا التضخم جاء نتيجة دمج بنود مالية كبيرة، مثل تكاليف إنتاج النفط وموازنة الحشد الشعبي والديون، ضمن النفقات السيادية، «ليتم اقتطاعها مسبقاً من حصة إقليم كوردستان قبل وصول الأموال إليه».
وأضافت أن هذه السياسة تجعل الإقليم يساهم سنوياً بمبلغ 8.7 تريليون دينار من حصته في تغطية تلك النفقات.
وفي ما يتعلق بملف الديون الدولية والمحلية، قالت حكومة إقليم كوردستان إن «ظلماً مالياً واضحاً» يُمارس بحقها، إذ أُلزم الإقليم بسداد 1.6 تريليون دينار سنوياً كحصة له من ديون العراق السيادية، في حين لا يتلقى سوى 62.4 مليار دينار من تلك القروض. وخلص البيان إلى أنه «مقابل كل دولار يتلقاه إقليم كوردستان كقرض، فإنه يدفع 26 دولاراً لسداد ديون أنفقتها الحكومة الاتحادية في مناطق أخرى من العراق».
كما اتهمت حكومة الإقليم الحكومة الاتحادية بفرض آلية «الإنفاق الفعلي» بدلاً من «التخصيص المعتمد»، وربط موازنة ورواتب موظفي الإقليم بمستوى تنفيذ المشاريع في محافظات الوسط والجنوب. ووصفت ذلك بأنه «عقاب مالي جماعي»، مؤكدة أن المادة (121/ثالثاً) من الدستور تنص على أن تكون حصة الإقليم على أساس «الاحتياجات» و«النسبة السكانية»، لا على أساس حجم إنفاق وزارات بغداد. وأشارت إلى أن هذا الإجراء يؤدي إلى تقليص حصة الإقليم تلقائياً كلما تعثر مشروع في مدن عراقية أخرى.

تدخلات حزبية تمتد إلى تعيين مديري المدارس وتُقصي الكفاءة لصالح الولاء

نقابة المعلمين في ذي قار تحذّر من تغوّل السياسة على التعليم

□ ذي قار / حسين العامل

أعربت نقابة المعلمين في محافظة ذي قار عن قلقها المتزايد من اتساع نطاق التدخل السياسي في إدارة العملية التربوية، محذّرة من انعكاساته السلبية على كفاءة المؤسسات التعليمية ومستوى مخرجات التعليم، في ظل أزمات بنيوية يعانيها القطاع منذ سنوات.

ويواجه قطاع التعليم في المحافظة تحديات متعددة، أبرزها نقص الأبنية المدرسية وتقادمها، والاكتظاظ الشديد في الصفوف والقاعات الدراسية، فضلاً عن نقص الملاكات والاختصاصات التعليمية، وارتفاع معدلات التسرب والأمية.

ويشهد مستوى التعليم في العراق، بحسب مختصين، تراجعاً وُصف بـ«الكارثي»، نتيجة ضعف الاهتمام بتطوير قدرات الملاكات التربوية والأكاديمية، واستسهال الحصول على شهادات «علمية» من جامعات غير رصينة، إضافة إلى زجّ المؤسسات التربوية في خضم الصراعات الحزبية والتنافس السياسي، ما يستدعي إعادة النظر في السياسة التعليمية وإبعاد التعليم عن التجاذبات السياسية، وتعزيز دور القيادة الرصينة لما لها من أثر مباشر في تحسين مخرجات التعلم.

وفي حديث لـ«المدى»، قال رئيس نقابة المعلمين في ذي قار حسن علي السعيدي إن «النقابة مع إبعاد مناصب التربية عن التأثير السياسي»، مشيراً إلى أن «اختيار الوزير من كتلة سياسية معينة قد يكون أمراً واقعاً في ظل نظام المحاصصة الحزبية والطائفية أو القومية»، لكنه استدرك بالقول إن «هذا النهج انسحب لاحقاً على وكلاء الوزارات، ثم المدراء العامين، وصولاً إلى مدراء الأقسام التربوية وحتى مدراء المدارس في بعض الأحيان».

وأوضح السعيدي أن «التدخل السياسي، أياً كان مصدره، يمثل مصدر قلق للتربويين الأكفاء، لأنه يقوم على تفضيل الولاء السياسي على حساب الكفاءة الإدارية والعلمية، ما يحرم الكفاءات من استحقاقها الوظيفي والإداري»، لافتاً إلى أن «المسؤول السياسي يختار الأكثر ولاءً له لا الأكثر كفاءة، لأنه لا يستفيد من الكفوء في تحقيق مصالحه الحزبية».

وشدّد على أهمية الإفادة من الخبرات والكفاءات التربوية والعلمية في إدارة المؤسسات التعليمية، مبيناً أن «الضوابط الإدارية السابقة كانت تعتمد التدرج الوظيفي في اختيار المسؤولين»، موضحاً أن «الموظف لا يتولى إدارة قسم ما لم يمر بمراحل وظيفية تتيح له الإلمام الكامل بالتفاصيل الإدارية للمؤسسة».

وأكد أن «اعتماد التدرج الوظيفي يسهم في تطوير العملية التربوية ويحد من الأخطاء الإدارية، فضلاً عن تعزيز الخبرة لدى الملاكات التعليمية»، محذراً من أن «تعيين معلم أو موظف محدود الخبرة في موقع إداري حساس قد يربك العمل الإداري بصورة كبيرة»، داعياً إلى اعتماد التخصص والكفاءة والخبرة والنزاهة.

وخلص السعيدي إلى أن «بناء الإنسان يُعد من أهم مقومات بناء الأوطان، وهو أهم بكثير من أي مصلحة حزبية».

وكانت أوساط ثقافية وتعليمية قد حذّرت، خلال احتفال باليوم الدولي للتعليم نظمه شارع الثقافة في الناصرية مطلع شباط 2025، من تجهيل المؤسسات التعليمية وتراجع مستوى الاهتمام بالتعليم، داعية إلى إبعاد تلك المؤسسات عن الصراعات السياسية.

وبالتزامن مع عيد المعلم في الأول من آذار 2025، كشفت نقابة المعلمين في ذي قار عن تحديات واسعة تواجه العملية التربوية في المحافظة وعموم البلاد، محذّرة من آثار الاكتظاظ ونقص الأبنية المدرسية، ومن التدخل السياسي والمحاصصة الحزبية في إدارة التعليم وتنصيب المسؤولين التربويين.

وأشارت النقابة آنذاك إلى أن الضغوط السياسية على وزارة التربية أو لجنة الرأي أسهمت في إرباك العملية التعليمية، ولا سيما في ما يتعلق بتعدد الأدوار الامتحانية ورفع درجات النجاح، فضلاً عن التدخل في تعيين المدراء والمسؤولين، وصولاً في بعض الحالات إلى اختيار مدير المدرسة.

وفي سياق متصل، حمّل مشاركون في ندوة «إصلاح التعليم» التي نظمتها الجماعة المطلبية في ذي قار يوم 7 تشرين الأول 2018 الأحزاب السياسية المتنفذة مسؤولية تدهور التعليم وارتفاع معدلات الأمية، مشددين على ضرورة اعتماد الكفاءة والخبرة بدلاً من الولاء الحزبي.

كما حذرت منظمات مجتمعية في أواخر تشرين الأول 2023 من ارتفاع معدلات التسرب في المدارس الحكومية بالمحافظة، مؤكدة تسجيل 15 ألف حالة تسرب خلال العام الدراسي 2022-2023، مقارنة بتسعة آلاف في العام الذي سبقه.

وكان الجهاز المركزي للإحصاء قد أعلن في 19 كانون الثاني 2019 أن عدد التلاميذ المتسربين من المدارس الابتدائية بلغ 131،468 تلميذاً وتلميذة في العام الدراسي 2017-2018، بنسبة إناث بلغت 47.5 بالمئة، مشيراً إلى زيادة أعداد المتسربين بنسبة 28.8 بالمئة خلال الفترة من 2013-2014 إلى 2017-2018.

ويبلغ عدد التلاميذ والطلبة المنتظمين في مدارس محافظة ذي قار أكثر من 800 ألف، موزعين على نحو 1،300 بناية مدرسية، يعانون يومياً من الاكتظاظ والدوام الثنائي أو الثلاثي، وتقادم الأبنية وافتقارها إلى متطلبات البيئة التعليمية السليمة.

النجف: نفي حكومي لأزمة البنزين يقابله ازدحام طويل أمام المحطات

□ النجف / عبدالله علي العارضي

على الرغم من التأكيدات الحكومية المتكررة بعدم وجود أزمة وقود، لا تزال الطوابير الطويلة أمام محطات الوقود الحكومية في محافظة النجف تشكّل مشهدًا يوميًا يثير تساؤلات المواطنين، خصوصًا مع إغلاق عدد من المحطات الأهلية خلال الأيام الماضية، ما يعمّق الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني.

الناطق باسم وزارة النفط العراقية عبد الصاحب الحسناوي نفى، في توضيح رسمي تابعته «المدى»، وجود أي أزمة بنزين على مستوى البلاد، مؤكدًا أن ما يُتداول في بعض وسائل الإعلام لا يستند إلى واقع فعلي. وأوضح أن خزين البنزين في العراق يبلغ 135 مليون لتر، مع معدل إنتاج يومي يصل إلى 30 مليون لتر، فيما ارتفع معدل الاستهلاك إلى 33.5 مليون لتر نتيجة العطلة وزيادة حركة المركبات.

وأشار الحسناوي إلى أن الأيام المقبلة ستشهد استقرارًا أكبر في الإنتاج بعد دخول وحدة FCC في مصفى البصرة إلى الخدمة، والتي ستضيف قرابة 4 ملايين لتر من البنزين عالي الأوكتان، مؤكدًا أن هذه الأرقام تمثل بيانات رسمية معتمدة لشهر شباط. وأضاف: «نحن مسيطرون على الوضع، وجميع المشتقات متوفرة، ولا وجود لأي أزمة، ولو كانت هناك أزمة لصرّحنا بها بصراحة ومن منطلق مصلحة أبناء الشعب».

ودعا الحسناوي أصحاب المركبات إلى اعتماد منظومة الغاز بوصفها خيارًا اقتصاديًا وآمنًا، مبينًا أن كلفتها تبلغ 500 ألف دينار، وأن غاز «أوبيجو» متوفر في محطات الوقود وبأسعار مناسبة. من جانبه، قال محافظ النجف يوسف كناوي، في حديث لعدد من الصحفيين تلقت «المدى» نسخة منه، إن المحافظة تمتلك خزينًا كافيًا من البنزين يكفي 50 يومًا أو أكثر ضمن معدلات الصرف الطبيعية. وأشار إلى أن حكومة النجف على تواصل دائم مع شركة التوزيع لضبط الصرف اليومي، لا سيما أن المحافظة تُعد «مدينة زائرين» وتتحمل أحيانًا ضغط تزويد المحافظات المجاورة من حصتها.

وأضاف كناوي: «نحن نعرف بدقة المعدلات الطبيعية للسحب اليومي، لكن ما حصل مؤخرًا هو مشكلة في الغاز أدت إلى تضاعف الاستهلاك، ولا يوجد مبرر لهذا الارتفاع». وأكد عدم وجود أزمة، موضحًا أن تقليل الكميات عن بعض المحطات الأهلية جاء لمنع سحب الوقود من قبل محافظات أخرى، والتركيز على تغطية احتياجات المحطات الحكومية.

في المقابل، يرسم الواقع الميداني صورة مختلفة نسبيًا. يقول المواطن محمد الخفاجي إن «طوابير طويلة من عجلات المواطنين تقف يوميًا أمام المحطات الحكومية في النجف للتزود بالوقود»، مضيفًا أن «غلق أغلب المحطات الأهلية أربك الناس وخلق خوفًا حقيقيًا من حدوث أزمة، حتى لو كانت الجهات الرسمية تنفي ذلك».

ويشارك هذا القلق مواطنون آخرون. يقول أبو علي، وهو سائق أجرة من مركز المدينة: «نسمع ماكو أزمة، بس نشوف بعينا الطوابير والزحام، وهذا يخلي الناس تخاف وتخزن». فيما يقول فاضل الفتلاوي، موظف حكومي: «إغلاق المحطات الأهلية جعل الضغط أكبر على المحطات الحكومية، والانتظار ساعات للحصول على البنزين أمر ليس طبيعيًا».

جدل نيابي بسبب محافظ صلاح الدين: غادر البرلمان وعاد إليه 4 مرات!

□ بغداد / المدى

أثار ملف محافظ صلاح الدين بدر محمود الفحل جدلاً دستورياً وسياسياً داخل مجلس النواب، بعد اتهامات وُجهت إلى رئاسة المجلس بارتكاب خرق دستوري يتعلق بأدائه اليمين نائباً ثم إعادته إلى منصبه التنفيذي، في تطور فتح الباب أمام انتقادات حادة لإدارة البرلمان وآليات اتخاذ القرار فيه.

واتهم النائب عن تحالف العزم، إبراهيم نامس، أمس الاثنين، رئاسة مجلس النواب بارتكاب خرق دستوري على خلفية قضية محافظ صلاح الدين بدر محمود الفحل، مؤكداً رفض كتلته لما وصفه بإدارة البرلمان وفق «المزاج السياسي».

وقال نامس، خلال مؤتمر صحفي عقده داخل مبنى البرلمان، إن بدر الفحل فاز في الانتخابات وأدى اليمين الدستورية نائباً في جلسة مجلس النواب يوم الأحد الماضي، إلا أنهم تفاجأوا بصدور أمر كتابي من رئيس المجلس يقضي بإلغاء اليمين الدستورية وإعادته إلى منصب المحافظ بكتاب رسمي.

وأضاف أن هذا الإجراء يمثل خرقاً دستورياً واضحاً يتحمل مسؤوليته رئيس مجلس النواب، داعياً مجلس محافظة صلاح الدين إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة إزاء ذلك.

كما طالب الكتل السياسية باتخاذ موقف واضح لمنع تمرير ما وصفه بالخرق الدستوري، محذراً من أن تكرار مثل هذه الممارسات يسهم في إضعاف المؤسسة التشريعية ويعد تجاوزاً على الدستور وآليات العمل البرلماني.

وفي وقت سابق من يوم امس، أفاد مصدر مطلع بأن صعود المرشح كريم شكور، عن الاتحاد الوطني الكوردستاني، إلى مجلس النواب ما يزال مرهوناً بتقديم محافظ صلاح الدين بدر محمود الفحل استقالته الرسمية من البرلمان.

وعاد بدر محمود الفحل إلى منصب محافظ صلاح الدين بعد إنهاء تكليف النائب الأول للمحافظ هاشم عزّاوي محمد من مهامه، وإنهاء وكالته. وبحسب أمر إداري اطلعت عليه وكالة شفق نيوز، تقرر تكليف الفحل بمهام المحافظ اعتباراً من يوم الاثنين التاسع من شباط الجاري، بعد استكمال الإجراءات القانونية والإدارية ذات الصلة.

وأشار الأمر الإداري إلى أن القرار جاء نتيجة عدم تلبية المتطلبات القانونية المتعلقة بعضوية مجلس النواب، وعدم تقديم الاستقالة الأصولية أمام مجلس محافظة صلاح الدين، وفق السياقات المعتمدة.

ويشير تسلسل الأحداث إلى حالة من الإرباك القانوني، إذ خرج بدر الفحل من منصب المحافظ وعاد إليه أربع مرات خلال أسبوعين. ففي 26 كانون الثاني الماضي، أصدر أمراً إدارياً بإنهاء مهامه كمحافظ وتكليف نائبه الأول هاشم عزّاوي بمنصب المحافظ وكالة، تمهيداً لتوجهه إلى البرلمان لأداء اليمين الدستورية نائباً. غير أنه عاد في اليوم التالي إلى منصبه بعد تأجيل انعقاد جلسة البرلمان، وألغى قراره السابق.

وفي الأول من شباط، أدى الفحل اليمين الدستورية نائباً في مجلس النواب، لكنه عاد مجدداً في الثامن من شباط ليصدر أمراً إدارياً بصفته «محافظ صلاح الدين» يقضي بإنهاء تكليف نائبه الأول ومباشرته مهامه محافظاً، في إجراء أثار تساؤلات قانونية حول صفته وصلاحياته في حينه.

وبحسب متابعين، فإن الإشكال القانوني الأول يتمثل في إصدار الفحل أمراً إدارياً أنهى فيه مهامه كمحافظ، ثم إصدار أمر لاحق بإعادة نفسه إلى المنصب، رغم فقدانه الصفة الرسمية التي تخوله اتخاذ مثل هذا القرار. ويُعتقد أن استناده في ذلك إلى قرار من مجلس النواب «بإعادة الأمر إلى ما كان عليه» أدى إلى إلغاء أدائه اليمين الدستورية وإعادته إلى منصب المحافظ.

سكان مناطق منتجة للنفط يواجهون التلوث والجفاف والفقر وسط تراجع المنافع الاجتماعية

ثروة تحت الأرض وحرمان فوقها: مفارقة النفط والخدمات في جنوب وشرق ميسان

ميسان / مهدي الساعدي

تعيش أقضية ونواح في جنوب وشرق محافظة ميسان مفارقة حادّة بين غنى الموارد الطبيعية وفقر الواقع الخدمي، إذ تتجاور الحقول النفطية مع التلوث والجفاف وضعف البنى التحتية، ما دفع بعض السكان إلى التفكير بالهجرة بحثاً عن ظروف معيشية أفضل.

هذه المفارقة باتت تؤرق سكان قضاء الكحلاء ونواحي المشرح وبني هاشم، وسط تهديدات متزايدة بترك مناطقهم والانتقال إلى مناطق أخرى.

ويؤكد ناشطون بيئيون من أبناء المحافظة عدم تلاؤم الواقع الخدمي المتردي مع حجم الثروات الطبيعية، وفي مقدمتها النفط، الذي يدر عائدات تُقدّر بمئات الملايين من الدولارات. ويقول الناشط البيئي مرتضى الجنوبي لصحيفة «المدى» إن «ما تحتويه مناطق جنوب وشرق المحافظة من حقول نفطية لم ينعكس إيجاباً على سكانها، بل جلب التلوث والأمراض والجفاف والتهجير، فيما لا تزال التوسعات النفطية مستمرة حتى قرب حدود الأهوار المدرجة على لائحة التراث العالمي». ويضيف أن محافظة ميسان تضم ستة حقول منتجة وأخرى قيد الاستكشاف، وقد يصل تصديرها بعد استكمالها إلى نحو مليون برميل يومياً، «لكن الفائدة التي عادت على السكان اقتصرت على الأمراض، وفي مقدمتها العجز الكلوي والأمراض السرطانية، ويعتمد علاج المصابين على التبرعات».

ويشير الجنوبي إلى تفاقم معاناة السكان نتيجة تلوث الهواء والمياه، مؤكداً أن «كل ما هو موجود حالياً ملوثات وأمراض، من دون أي استفادة حقيقية من موارد المحافظة».

بدورهم، يشخّص مراقبون للشأن المحلي تراجعاً ملحوظاً في ملف الخدمات بالمناطق التي تضم حقولاً نفطية، رغم وجود ما يُعرف بالمنافع الاجتماعية للشركات النفطية. وفي هذا السياق، يقول جمعة المالكي، رئيس مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية في مدينة العمارة، لصحيفة «المدى» إن «تركز أغلب آبار النفط في جنوب وشرق ميسان خلّف تبعات سلبية على السكان، وكان من المفترض أن تعوّض المنافع الاجتماعية هذه الأضرار، إلا أن الواقع يشير إلى تراجع الخدمات، مع استمرار شح المياه وارتفاع نسب التلوث واتساع رقعة التصحر».

وتشير مصادر مطلعة إلى تقليص مبالغ المنافع الاجتماعية لعدد من النواحي، وفي مقدمتها ناحية المشرح، التي خُفّضت مخصصاتها إلى الربع بعد استحداث نواح جديدة أُلحقت بمركز المحافظة، بينها ناحية الطيب. ويقول مصدر لصحيفة «المدى» إن «المنافع الاجتماعية المخصصة للمشرح كانت تبلغ خمسة مليارات دينار سنوياً، لكنها تقلصت إلى 25% فقط، وتُصرف حالياً على مشاريع احتُسبت وفق النسبة السابقة، ما عقد مسألة تسديدها».

ويُذكر أن وزارة التخطيط أعلنت في آذار 2021 توجهها لإعادة الحياة إلى مدن أُلغيت في ثمانينيات القرن الماضي، ومنها ناحية الطيب، «لتحقيق التنمية المكانية وإعمار الشريط الحدودي وتنمية المستقرات الحضرية والريفية الواقعة ضمنه».

وتتقاسم ناحية بني هاشم، التابعة إلى قضاء الكحلاء، المعاناة ذاتها التي تعيشها ناحية المشرح، رغم وقوع الحقول النفطية ضمن رقعتها الجغرافية. ويؤكد مدير ناحية بني هاشم في تصريح إعلامي تابعته «المدى» أن «الناحية منكوبة بكل المعايير الإنسانية بسبب الجفاف الكبير، ونحتاج إلى موقف جاد من الحكومة المركزية للضغط على وزارة الموارد المائية لزيادة الإطلاقات، إذ بدأ السكان بالهجرة».

وتداولت منصات إعلامية تقارير تؤكد أن «ناحية بني هاشم تعيش مفارقة الثراء والفقر، فهي غنية بالنفط فقيرة بالواقع، وتعاني انعدام الخدمات، فيما يتجمع أبناؤها عند صهاريج المياه القادمة من أعالي الأنهار كلما اشتدت أزمة الجفاف».

ولا تقتصر معاناة المناطق النفطية في جنوب شرق ميسان على الجفاف والعطش، بل تمتد إلى إهمال الملف الخدمي وتفاقم الملوثات وغياب الخطط التنموية. ويختتم الناشط مرتضى الجنوبي حديثه للصحيفة بالقول إن «الجفاف مستمر منذ أربع سنوات، ما اضطر المواطنين إلى شراء المياه، من دون أي دعم حكومي، رغم وجود ستة حقول نفطية منتجة. استمرار هذا الوضع قد يفضي إلى كارثة إنسانية في ظل غياب المستشفيات وقلة الأدوية».

تنديد عربي وإسلامي ضد تحرّك إسرائيل لضمّ أراضي الضفة الغربية

صادق المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي يوم الأحد على سلسلة من الخطوات التي من شأنها تسهيل شراء المستوطنين للأراضي في الضفة الغربية المحتلة، ومنح السلطات الإسرائيلية مزيداً من السيطرة على الفلسطينيين، وذلك قبل أيام قليلة من اجتماع بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي دونالد ترامب، في وقت أعربت فيه ثماني دول عربية عن إدانتها للإجراءات الإسرائيلية الجديدة الرامية إلى تشديد السيطرة على الضفة الغربية وتمهيد الطريق لمزيد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ترجمة المدى

وجاء في البيان الوزاري الإسرائيلي أن "المجلس الأمني وافق اليوم على سلسلة من القرارات ... التي تُغيّر بشكل جذري الواقع القانوني والمدني في يهودا والسامرة"، في إشارة إلى الأسماء التوراتية التي تستخدمها إسرائيل للإشارة إلى الضفة الغربية المحتلة.

وتعدّ الضفة الغربية من بين الأراضي التي يسعى الفلسطينيون لإقامة دولة مستقلة عليها في المستقبل، وهو هدف يحظى بدعم غالبية المجتمع الدولي. وتخضع المنطقة حالياً للاحتلال العسكري الإسرائيلي، مع وجود حكم ذاتي فلسطيني محدود في بعض المناطق تديره السلطة الفلسطينية.

وبالاستناد إلى تصريحات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزير الدفاع إسرائيل كاتس، أفاد موقعا الأخبار الإسرائيليان "واي نت" و"هآرتس" بأن الإجراءات تضمنت إلغاء لوائح عمرها عقود كانت تمنع المواطنين اليهود من شراء الأراضي الخاصة في الضفة الغربية.

وقال سموتريتش إن هذه الخطوة تهدف إلى "تعميق جذورنا في جميع مناطق أرض إسرائيل ودفن فكرة الدولة الفلسطينية".

من جهته، قال كاتس إن "يهودا والسامرة هي قلب البلاد، وتعزيزها يمثل مصلحة أمنية ووطنية وصهيونية عليا".

كما أفادت التقارير أن القرارات تضمنت السماح للسلطات الإسرائيلية بإدارة بعض المواقع الدينية، وتوسيع الإشراف والرقابة في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالمخاطر البيئية، ومخالفات المياه، والإضرار بالمواقع الأثرية.

وقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن الإجراءات الجديدة خطيرة وغير قانونية وترقى إلى مستوى الضمّ الفعلي.

وذكرت الرئاسة الفلسطينية أن هذه "القرارات تعكس محاولة إسرائيلية علنية لإضفاء الشرعية على توسيع الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وهدم الممتلكات الفلسطينية، حتى في المناطق الخاضعة للسيادة الفلسطينية".

وتأتي هذه الإجراءات الجديدة قبل ثلاثة أيام من المقرر أن يلتقي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالرئيس الأميركي دونالد ترامب في واشنطن.

وفي بيانه، دعا عباس ترامب ومجلس الأمن الدولي إلى التدخل.

بالمقابل، أدانت ثماني دول عربية وإسلامية يوم الاثنين في بيان مشترك الإجراءات الإسرائيلية الجديدة الرامية إلى تشديد السيطرة على الضفة الغربية وتمهيد الطريق لمزيد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقالت وزارة الخارجية السعودية في بيان إن السعودية والأردن والإمارات وقطر وإندونيسيا وباكستان ومصر وتركيا "تدين بأشد العبارات القرارات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تهدف إلى فرض سيادة إسرائيلية غير مشروعة".

وأدانت وزارة الخارجية الأردنية القرار، قائلة إنه "يهدف إلى فرض سيادة إسرائيلية غير قانونية" وترسيخ الاستيطان. كما دعت حركة حماس الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى "تصعيد المواجهة مع الاحتلال والمستوطنين".

وحذّر وزراء الخارجية من استمرار السياسات التوسعية الإسرائيلية والإجراءات غير القانونية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، والتي تؤجّج العنف والصراع في المنطقة.

وأعربوا عن رفضهم المطلق لهذه الأفعال غير القانونية، التي تشكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتقوّض حلّ الدولتين، وتمثّل اعتداءً على الحق غير القابل للتصرّف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس المحتلة.

وكان ترامب قد استبعد ضمّ إسرائيل للضفة الغربية، لكن إدارته لم تسعَ إلى الحد من تسارع بناء المستوطنات الإسرائيلية، التي يقول الفلسطينيون إنها تحرمهم من إقامة دولة محتملة عبر تقليص أراضيها.

ويعتبر نتنياهو، الذي يواجه انتخابات في وقت لاحق من هذا العام، أن إقامة أي دولة فلسطينية تمثل تهديداً أمنياً.

وتضم حكومته الائتلافية العديد من الأعضاء المؤيدين للاستيطان الذين يريدون أن تضمّ إسرائيل الضفة الغربية، وهي أرض احتلتها إسرائيل خلال حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧، وتستند إسرائيل في مطالبها بها إلى روابط دينية وتاريخية.

وقالت أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة في رأي استشاري غير ملزم عام ٢٠٢٤ إن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والمستوطنات المقامة فيها غير قانوني ويجب إنهاؤه في أقرب وقت ممكن، وهو موقف تعارضه إسرائيل.

وتنقسم الضفة الغربية بين مناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية حيث تقع المستوطنات، ومناطق أخرى تشكّل نحو ٤٠٪ من الأراضي تتمتع فيها السلطة الفلسطينية بالحكم الذاتي.

ولا يُسمح للفلسطينيين ببيع الأراضي بشكل خاص للإسرائيليين، بينما يمكن للمستوطنين شراء منازل على أراضٍ خاضعة لسيطرة الحكومة الإسرائيلية.

ويعيش أكثر من ٧٠٠ ألف إسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، وهما منطقتان استولت عليهما إسرائيل من الأردن عام ١٩٦٧ ويسعى الفلسطينيون لإقامة دولة مستقبلية عليهما. ويعتبر المجتمع الدولي على نطاق واسع أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في هذه المناطق غير قانوني وعقبة أمام السلام.

وكان سموتريتش، الذي كان سابقاً من أبرز قادة المستوطنين ويشغل حالياً منصب وزير المالية، قد حصل على صلاحيات على مستوى مجلس الوزراء فيما يتعلق بسياسات الاستيطان، وتعهد بمضاعفة عدد المستوطنين في الضفة الغربية.

وفي ديسمبر/كانون الأول، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على مقترح لإنشاء ١٩ مستوطنة يهودية جديدة في الضفة الغربية، في إطار دفع الحكومة نحو موجة بناء واسعة تهدد بشكل أكبر إمكانية قيام دولة فلسطينية. كما تجاوزت إسرائيل العقبة الأخيرة قبل بدء البناء في مشروع استيطاني مثير للجدل قرب القدس، من شأنه أن يقسم الضفة الغربية فعلياً إلى قسمين، وفقاً لمناقصة حكومية تم الإبلاغ عنها في يناير/كانون الثاني.

من جانب آخر، قال القيادي البارز في حركة حماس خالد مشعل إن لديه "الحق في المقاومة"، داعياً إلى وضع استراتيجية عربية-إسلامية شاملة ورؤية فلسطينية موحدة لمرحلة ما بعد الحرب في غزة.

وخلال حديثه في المنتدى السابع عشر للجزيرة في الدوحة يوم الأحد، حذّر مشعل مما وصفه بتهديد بنيوي تمثله إسرائيل، ليس فقط لفلسطين بل للمنطقة الأوسع والعالم الإسلامي.

وحثّ على تطوير نهج إقليمي أوسع، ودعا إلى إطار وطني فلسطيني للتعامل مع المرحلة التي تلي ما وصفه بـ"عملية العاصفة الحاسمة"، بما يشمل إعادة إعمار غزة وإعادة تنظيم الشؤون الفلسطينية الداخلية.

عن صحف ووكالات عالمية

خامنئي يدعو للصمود والتحشيد.. والاصلاحيين يتحدثون عن حملة اعتقالات

□ متابعة / المدى

في ذكرى انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وجّه المرشد الإيراني السيد آية الله علي خامنئي خطاباً متلفزاً دعا فيه الإيرانيين إلى «الصمود» وتعزيز التماسك الداخلي، محذّراً في الوقت نفسه من أن أي مواجهة عسكرية محتملة مع الولايات المتحدة «لن تبقى محدودة»، بل ستتحول إلى «حرب إقليمية»، وذلك في ظل تصاعد التوتر بين طهران وواشنطن واستئناف المحادثات النووية غير المباشرة في مسقط.

وقال المرشد الإيراني علي خامنئي، أمس الاثنين، إن التهديدات الأميركية باستخدام القوة «ليست جديدة»، مؤكداً أن إيران «لا تبدأ حرباً»، لكنه حذّر من أن أي هجوم محتمل عليها «سيُواجَه بردّ قاس» وقد يفضي إلى مواجهة إقليمية شاملة. وجاء ذلك في خطاب متلفز ألقاه بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لانتصار الثورة الإسلامية.

وأضاف خامنئي أن «قوة الأمة لا تكمن فقط في الصواريخ والطائرات، بل في إرادة الشعب وصموده»، داعياً الإيرانيين إلى «إحباط مخططات العدو» ومواجهة الضغوط الخارجية. واعتبر أن القوى الأجنبية «سعت منذ عام ١٩٧٩ للعودة إلى الوضع السابق»، في إشارة إلى مرحلة حكم أسرة بهلوي، مؤكداً أن الثورة أنهت تلك المرحلة ومنعت إعادة إنتاجها.

وعلى خلاف الأعوام السابقة، لم يُعقد هذا العام الاجتماع الرمزي الذي يجمع المرشد بقادة القوات الجوية قبل أيام من ذكرى الثورة، في وقت تراجعت فيه إطلالاته العلنية إلى حدّها الأدنى منذ الحرب التي استمرت ١٢ يوماً مع إسرائيل، وما رافقها من تهديدات إسرائيلية باستهدافه، تجددت مع تصاعد التوتر بين واشنطن وطهران.

وجاء خطاب خامنئي بعد أيام من انطلاق جولة جديدة من المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة في مسقط، عقب توقف دام عدة أشهر. وفي أول تعليق له منذ استئناف هذه المحادثات، ركّز المرشد الإيراني على الولايات المتحدة، معتبراً أن جوهر الخلاف معها «لم يتغير» منذ انتصار الثورة قبل ٤٧ عاماً.

وتزامن استئناف المفاوضات مع ذروة موجة احتجاجات واسعة مناهضة للنظام، قُمعت بحملة أمنية غير مسبوقة، أسفرت، وفق جماعات حقوقية، عن سقوط آلاف القتلى وتوقيف عشرات الآلاف. وكان الرئيس الأميركي دونالد ترمب قد لوّح في بداية تلك الأحداث بإمكانية عمل عسكري ضد طهران، قبل أن ينصبّ تركيزه لاحقاً على كبح البرنامج النووي الإيراني، بالتوازي مع تحريك مجموعة بحرية أميركية تقودها حاملة الطائرات «يو إس إس أبراهام لينكولن» إلى المنطقة.

ولا تزال القيادة الإيرانية، بحسب مراقبين، تشعر بقلق بالغ من احتمال تنفيذ واشنطن تهديداتها، وقد حذّرت طهران من أنها ستستهدف القواعد الأميركية في المنطقة، ولن تتردد في إغلاق مضيق هرمز إذا تعرضت لهجوم.

وعلى الصعيد الداخلي، دعا خامنئي إلى مشاركة واسعة في احتفالات ذكرى الثورة، معتبراً أن «مشاركة الشعب في المسيرات والتعبير عن الولاء للجمهورية الإسلامية سيجبران العدو على التوقف عن الطمع في إيران».

وفي جزء مطوّل من خطابه، تناول الاحتجاجات الأخيرة، واصفاً إياها بأنها «فتنة أميركية–صهيونية» ذات طابع «انقلابي»، استهدفت، بحسب قوله، المراكز الحساسة في الدولة، وليست مجرد احتجاجات مطلبية.

وقال إن هذه الأحداث تميّزت بوجود «قادة منظمين ومدربين» وعناصر «تلقت أموالاً وتعليمات من الخارج»، مؤكداً أن الهدف كان «زعزعة أمن البلاد» وشلّ الحياة الاقتصادية والتعليمية. وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية «أدت واجبها»، لكنه شدد على أن «الحسم الحقيقي جاء من الشعب»، في إشارة إلى التظاهرات المؤيدة للنظام.

وفي ختام خطابه، أكد خامنئي أن العداء مع الولايات المتحدة «عداء تاريخي وبنيوي» لا يرتبط بملف نووي أو مرحلة سياسية بعينها، معتبراً أن شعارات «حقوق الإنسان والديمقراطية» التي ترفعها واشنطن «مجرد ذرائع»، وأن جوهر الخلاف يتمثل في «رفض إيران الخضوع للهيمنة الخارجية».

بالتزامن مع ذلك، أعلنت وسائل إعلام إيرانية توقيف عدد من الشخصيات الإصلاحية التي أبدت تعاطفاً مع المحتجين، من بينهم جواد إمام، المتحدث باسم الائتلاف الرئيسي للتيار الإصلاحي، إضافة إلى آذر منصوري، وإبراهيم أصغرزاده، ومحسن أمين زاده. وأفادت وكالة «ميزان» التابعة للسلطة القضائية بأن الاعتقالات جاءت بعد «تحقيق في أنشطة عناصر سياسية بارزة داعمة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني».

كما وثّقت منظمة «هرانا» الحقوقية مقتل ٦٩٦١ شخصاً خلال الاحتجاجات الأخيرة، مع التحقيق في أكثر من ١١ ألف حالة وفاة محتملة، إضافة إلى توقيف نحو ٥١ ألف شخص.

وفيما تتمسك طهران بمواصلة تخصيب اليورانيوم ورفض إدراج برنامجها الصاروخي ضمن المفاوضات، أكدت الولايات المتحدة، التي نشرت قوة بحرية كبيرة في الخليج، أنها تسعى إلى اتفاق أوسع يشمل الحد من القدرات الصاروخية الإيرانية ووقف دعم طهران لحركات مسلحة معادية لإسرائيل، وهو ما ترفضه إيران بشكل قاطع.

فقدان جواز سفر

فقد مني جواز سفر صيني الجنسية باسم (Dong Tianfeng) والمرقم (EP1029215).. يرجى على من يعثر عليه تسليمه لاقرب مركز شرطة.. مع التقدير

زامو

إعلانات

+ 964 7809144160 | + 964 7709992499
+ 964 7708080800 | + 964 7704448045
Zamwa@zamwa.org, www.zamwa.org

اعلان المناقصة المرقمة (٢ - ٢٠٢٦) الاعلان الأول
أعمال { إنشاء غرف عدد (٦) داخل شركة غاز الشمال }
طلبية الشراء المرقمة ٢٠٢٥/٣٦٣
ضمن تخصيصات الموازنة الرأسمالية لسنة /٢٠٢٥
تبويب المشروع ح/ ١١٢١٣

تعلن شركة غاز الشمال (شركة عامة) عن المناقصة العامة والخاصة بأعمال (إنشاء غرف عدد /٦ داخل الشركة) وحسب جدول الكميات والمواصفات الفنية والمخططات والشروط المذكورة والمرافقة لأصل الطلب والوثائق القياسية ، فعلى الشركات التي تتوفر فيها شروط المشاركة مراجعة استعلامات شركتنا الشركة الكائن على طريق (كركوك - بيجي) للحصول على الشروط والمواصفات مطبوعة على قرص (CD) لقاء مبلغ قدره (١٥٠,٠٠٠) فقط مائة وخمسون ألف دينار عراقي غير قابل للرد (تدفع ألكترونيا"). وسيتم عقد اجتماع للجنة فتح العروض في نفس يوم من تاريخ الغلق في الساعة (الواحدة ظهرا") وبحضور ممثلي أصحاب العروض ويسقط حق المتخلف من الحضور في الاعتراض بقرار اللجنة وتقدم العطاءات في صندوق العطاءات والموجود في استعلامات الشركة علما أن تاريخ غلق المناقصة لغاية الساعة (الواحدة ظهرا") من الدوام الرسمي ليوم (الاثنين) الموافق ٢٠٢٦/٣/٢ وأذا صادف عطلة رسمية فيؤجل الى اليوم الذي يليه ويتحمل من تحال عليه المناقصة دفع أجور الاعلان علما" بأن الكلفة التخمينية تقدر بمبلغ (١٣٠,٠٠٠,٠٠٠) فقط مائة وثلاثون مليون دينار عراقي وسيتم عقد المؤتمر الخاص بالاجابة على استفسارات مقدمي العطاءات في الساعة العاشرة صباحا" من يوم (الاثنين) الموافق ٢٠٢٦/٣/٢ وبحضور المختصين وذلك في استعلامات شركتنا .

المدير العام
رئيس مجلس الإدارة

ملاحظة:-
١- يمكنكم الاطلاع على موقع شركتنا WEBSITE: www.ngc.oil.gov.iq على مواقع التواصل الاجتماعي .
٢- يمكنكم أثناء مراجعة شركتنا الاطلاع على المواصفات والتفاصيل موقعيا .

"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الهدف من الآراء التي تطرح في هذه الصفحة، والمقالات التي يعاد نشرها، هو للاطلاع على الرأي الآخر مهما انطوى على اختلاف

الوضع في الشرق الأوسط: بين سيناريو المفاوضات والغارات الجوية

د.فالح الحمراني

أبقت نتائج الجولة الأولى من المباحثات الامريكية الإيرانية في مسقط الجمعة×، التي اقترحتها تركيا ومصر لتهدئة التوترات في الشرق الأوسط، والتي تصاعدت منذ وصول القوة الضاربة الأمريكية، االأفق مفتوحة لكافة السيناريوهات بما في ذلك العسكرية. وحذرت إيران أن أي عدوان أمريكي سيؤدي إلى حرب شاملة في المنطقة. و أوضح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بدوره أن طهران تستطيع تجنب هذا السيناريو الخطير إذا وافقت على الشروط التي وضعها الجانب الأمريكي، والتي تشمل إزالة اليورانيوم عالي التخصيب من البلاد، والتخلي عن الصواريخ الباليستية، وإنهاء دعم القوات الوكيلة في الشرق الأوسط. إلا أن الجميع يدرك أن طهران لن توافق على هذه الشروط.

ويتطور الوضع المحيط بإيران في أوائل شباط 2026 إلى حالة تحكم بالغموض، حيث تُستخدم في آن واحد الخيارات الدبلوماسية والعسكرية وبشكل مُتبادل. وتُبدي إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استعدادًا للتفاوض، لكنها تصاحب ذلك بتحذيرات شديدة اللهجة وضغوط إعلامية، مما يُوحي لطهران بضيق هامش المناورة. في هذا السياق، تبدو المفاوضات نفسها أقل شبهاً بالبحث عن حلول وسط، وأكثر شبهاً باختبار نهائي لمدى استعداد إيران لقبول شروط تتجاوز بكثير الأجندة النووية.

وسرعان ما تحولت الخلافات حول شكل ومكان الاجتماع - إسطنبول أم مسقط، حوار ثنائي أم منصة موسعة مع الشركاء الإقليميين - من تفصيل فني إلى مؤشر سياسي. وبالنسبة لواشنطن وحلفائها، تفقد المفاوضات التي لا تتناول الصواريخ الباليستية والجماعات التي تصفها بالوكيلة وأنشطة إيران الإقليمية أهميتها الاستراتيجية. أما بالنسبة لطهران، فيُنظر إلى أي توسيع للأجندة على أنه محاولة لفرض نموذج حوار استسلامي وحرمان النظام من أدوات الردع الرئيسية.

ارتكز الموقف الأمريكي في الأيام الأخيرة على مزيج من التهديدات والانفتاح الواضح على الحوار. فقد حذّر دونالد ترامب علنًا القيادة الإيرانية من «عواقب وخيمة»، وأكد وزير الخارجية ماركو روبيو أن البيت الأبيض لا يساوره أي شك في قدرة النظام الإيراني على التفاوض. وفي الوقت نفسه، تُقدّم المفاوضات في واشنطن لا على أنها تنازل، بل كأداة مؤقتة وقابلة للتراجع.

في غضون ذلك، تتداول وسائل إعلام دولية بارزة تسريبات تفيد بإمكانية إصدار تفويض لشنّ ضربة عسكرية في أي وقت، لا سيما خلال عطلة نهاية الأسبوع. هذه الإشارات موجهة إلى عدة جهات في آن واحد: إيران كتحذير، والحلفاء الإقليميين كتأكيد على جدية النوايا، والناخبون الأمريكيون كدليل على العزم. والجدير بالذكر أن عددًا من المنشورات لم تعد تركز فقط على المنشآت النووية، بل أيضًا على منطق أوسع يتمثل في الضغط على بنية السلطة الإيرانية نفسها.

ويرتكز رد طهران على تضييق جدول المفاوضات وضبط النفس بشكل واضح. وتؤكد إيران استعدادها للحوار، لكن حصراً على البرنامج النووي، مستبعدةً مناقشة الصواريخ والسياسة الإقليمية. في الوقت نفسه، تُقلل السلطات الإيرانية بشكل ملحوظ من استعراض قدراتها العسكرية، مؤجلةً أو ملغيةً التقارير الإعلامية المثيرة للجدل حول أسلحة جديدة ومنشآت تحت الأرض.

ولا يُشير هذا النهج إلى ضعف بقدر ما يُشير إلى محاولة لكسب الوقت وتأمين قناة دبلوماسية، لمنع الولايات المتحدة من اتهام إيران رسمياً بتخريب المفاوضات. وتوضح طهران أن أي توسيع للمطالب سيُفسر على أنه تقويض للحوار، وأن مسؤولية التصعيد في مثل هذه الحالة تقع على عاتق واشنطن.

ولعب حلفاء الولايات المتحدة العرب والإسلاميون، ولا سيما دول الخليج العربي، دورًا محوريًا في استئناف المفاوضات. وأصرّوا على عقد الاجتماع في مسقط، خشيةً من التداعيات المباشرة لحرب محتملة، كضرب البنية التحتية، وإغلاق مضيق هرمز، والارتفاع الحاد في أسعار النفط. ولا يُمثّل موقفهم دفاعًا عن إيران، بل محاولة براغماتية لتجنّب سيناريو يُهدّد الاستقرار الإقليمي.

أما بالنسبة لواشنطن، فقد أصبح هذا العامل ذريعةً للموافقة على المفاوضات «احترامًا» لشركائها، دون إظهار أيّ ثقة في نجاح الحوار. وهكذا، بات المسار الدبلوماسي عنصرًا من عناصر التوازن الإقليمي، لا بديلًا كاملًا عن استخدام القوة.

تشير مجموعة من المؤشرات إلى أن حتى ضربة أمريكية محدودة على إيران من المرجح أن تستفز ردًا يتجاوز الحسابات الأولية. تعتمد الاستراتيجية الإيرانية تقليديًا على العمليات غير المتكافئة، وتبقى إسرائيل محور هذا الرد. لهذا السبب، يُنقل أي سيناريو عسكري تلقائيًا إلى محيط الأمن الإسرائيلي، بغض النظر عن مشاركة إسرائيل الرسمية في العملية.

حتى التقييمات الأمريكية تُقر بشكل متزايد بأن سيناريو «الحرب القصيرة» يبدو غير واقعي. أي هجوم قد يُشعل سلسلة من الردود والهجمات المضادة، مما يُجرّ قوى إقليمية، وربما عالمية، إلى الصراع. في هذا السياق، يُصبح عدم اليقين بشأن مواقف روسيا والصين عاملًا إضافيًا من عوامل عدم الاستقرار الاستراتيجي.

إسرائيل: إغلاق «الخطوط الحمراء» والاستعداد للمرحلة الحاسمة. وفي وضعها الحالي، تتصرف إسرائيل بضبط النفس علنًا والحزم سرًا. ويتمحور خطاب تل ابيب حول عبارة «الاستعداد لأي سيناريو»، دون دعوات مباشرة للحرب أو ممارسة ضغوط استعراضية على الولايات المتحدة. تُمكّن هذه السياسة إسرائيل من تجنّب الظهور بمظهر المُبادر بالتصعيد، والحفاظ على حرية المناورة في حال حدوث تطورات مفاجئة.

في الوقت نفسه، تعمل القيادة الإسرائيلية، في جلسات مغلقة، على تحديد حدود ما هو مقبول. فخلال ثلاث ساعات ونصف من المحادثات بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والمبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف في الثالث من شباط لم يقتصر النقاش على إيران فحسب، بل شمل أيضاً بنية الأمن الإقليمي برمته. وقدّم الجانب الإسرائيلي آخر المعلومات الاستخباراتية حول إيران، وحدّد بوضوح «خطوطه الحمراء»، مؤكداً أن اتفاقاً نووياً محدوداً دون قيود على الصواريخ الباليستية والجماعات الوكيلة أمر غير مقبول.

وزعم نتنياهو تحديداً «أن الجمهورية الإسلامية أثبتت مراراً ا عدم مصداقية وعودها، وأن أي اتفاقيات دون آليات تحقق صارمة لن تؤدي إلا إلى تأجيل الأزمة القادمة» حسب قوله. ويُشير تأجيل اجتماع مجلس الوزراء العسكري السياسي، وسط التصعيد حول إيران، إلى أن القدس ترى الوضع قريباً من نقطة حل.

في غضون ذلك، يستعد نتنياهو لزيارة جديدة إلى الولايات المتحدة في منتصف فبراير، حيث ستكون إيران بلا شك محورًا رئيسيًا، إلى جانب غزة ونزع سلاح حماس. ومن الناحية الرمزية، من المقرر أن يلقي كل من رئيس الوزراء وزعيم المعارضة يائير لابيد كلمة في مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك)، مؤكدين بذلك على الطبيعة غير الحزبية للتحالف الإسرائيلي الأمريكي في هذه اللحظة الحاسمة.

وبذلك، تختتم إسرائيل المرحلة الحالية لا بتصريحات رنانة، بل برسم «خطوط حمراء» وتنسيق مواقفها مع واشنطن. وتعتقد القدس أن فترة عدم اليقين تقترب من نهايتها، وأن الوقت قد حان لوضع الأسس إما لاتفاق صعب مع إيران أو لصراع تستعد له إسرائيل مسبقًا، مفضلة الوضوح على هدنة مطولة وخطيرة.

× اعتمدت المقال على تقارير وسائل اعلام روسية

كردستان سوريا: عامل تعديل في التوازنات الإقليمية الناشئة

لويس دي بامبلون

ترجمة: عدوية الهلالي

اجتازت الأحداث التي بدأت في كانون الثاني 2026 في شمال شرق سوريا عتبة سياسية في 30 كانون الثاني بإعلان قوات سوريا الديمقراطية وقفا شاملاً لإطلاق النار والتزامها بعملية دمج تدريجي لهياكلها العسكرية والإدارية في جهاز الدولة السورية. هذا التطور، غير المسبوق منذ ظهور روج آفا، يتجاوز مجرد تعديل تكتيكي، ويكشف عن تحول عميق في موازين القوى الإقليمية. كما يشير في الوقت نفسه إلى استعادة دمشق لسيادتها تدريجيًا، وإضعاف التحالفات غير المتكافئة القائمة على الدعم الخارجي، وعودة الدول إلى مركزيتها كحكام رئيسيين في النزاعات الطرفية. في هذا السياق، لا يبدو كردستان سوريا مشروعًا سياسيًا مستقلاً بقدر ما هو متغير استراتيجي قابل للتعديل، خاضع لإعادة تشكيل إقليمية مستمرة وتغير أولويات القوى المعنية.

وتتجاوز الديناميكيات الظاهرة في شمال شرق سوريا حدود المواجهة المحلية، إذ تُعدّ مؤشرًا واضحًا على مكانة الجهات الفاعلة غير الحكومية ضمن نظام إقليمي سريع التغير. فعندما يعتمد نظام أمني ما بشكل أساسي على الدعم الخارجي، لا تكمن القضية المحورية في قوة التحالف على المدى القصير، بل في مصداقيته الاستراتيجية على المدى الطويل. ويُجسّد التحول الجاري حول قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بوضوح المعضلة الكلاسيكية التي حددها غلين هـ. سنايدربقوله: (المفاضلة الدائمة بين خطر التخلي وخطر الوقوع في الفخ). هذه المعضلة، التي تكررت تاريخيًا بالنسبة للأكراد منذ نهاية الإمبراطورية العثمانية، تتميز اليوم بسرعة تجسدها، مع تدهور علاقات القوة المحلية وإعادة تعريف أولويات القوى الخارجية.

ويؤكد إعلان وقف إطلاق النار في 30 كانون الثاني، وبدء عملية دمج الهياكل الكردية في جهاز الدولة السورية برئاسة أحمد الشرع، أن دمشق قد استعادت هامشًا كافيًا للمناورة لإعادة ترسيخ مبدأ أساسي من مبادئ وستفاليا: استعادة السيادة من خلال السيطرة على الحدود والمؤسسات، واحتكار استخدام القوة المنظمة. وتشير المعلومات المتاحة إلى دمج جزئي للقوات الكردية في الجيش الوطني السوري، وإعادة انتشار قوات الدولة في محافظات - لا سيما الرقة ودير الزور - كانت خاضعة سابقًا لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، وذلك عقب اشتباكات محلية، وضغط عسكري غير مباشر، وانسحابات تم التفاوض عليها. هذا "النصر" ليس أيديولوجيًا بقدر ما هو بنيوي: فهو لا ينبع من التزام سياسي بمشروع دمشق، بل من إعادة توازن مؤسسي لعلاقات القوة. من خلال استعادة الصلاحيات السيادية تدريجيًا - كالأمن والإدارة الإقليمية ومراقبة الحدود وإدارة الموارد - إذ لا تسعى الدولة السورية إلى القضاء رسميًا على الحكم الذاتي الكردي، بل إلى إعادة تشكيله ضمن إطار هرمي تبقى فيه المبادرة الاستراتيجية مركزية. وهكذا، يستمر الحكم الذاتي كتفويض مشروط للسلطة، معتمدًا على أمن دمشق وتدخلها السياسي، بدلًا من كونه أمرًا واقعًا مدعومًا بتوازن قوى خارجي. وهذا الخلل الهيكلي يحوّل المفاوضات إلى عملية مقيدة، حيث يرتبط هامش المناورة الكردي ارتباطًا وثيقًا بقبولهم استعادة سيادة الدولة.

لقد أدى تطور المواقف الغربية إلى تغذية شعور بالتخلي لدى الفاعلين الأكراد السوريين، على الرغم من كونهم شريكًا تكتيكيًا محوريًا في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. وبمجرد أن يتحول الصراع إلى صراع سيادي بين دولة معترف بها وكيان يتمتع بحكم ذاتي بحكم الأمر الواقع، تتضاءل الحوافز الأمريكية لتحمل المخاطرة بشكل تلقائي. فهذا الانسحاب ليس نتاج نزوة، بل هو إعادة ترتيب للأولويات الاستراتيجية لإن الضمانة التي لم تعد مدعومة بالتزام موثوق تفقد قدرتها على الردع. وهكذا، تصبح الحماية الغربية مجرد وعد كلامي، غير كاف لتشكيل سلوك الفاعلين الإقليميين على نحو دائم. وبذلك، تعود القضية الكردية إلى وضعها التاريخي: قضية ثانوية ضمن توازنات جيوسياسية أوسع. في هذا السياق، تتوقف كردستان سوريا عن كونها مختبرًا سياسيًا بديلًا، وتعود لتكون ساحة للتفاوض الاستراتيجي فلم تعد المنطقة تحمل مشروعًا سياسيًا مستقلًا، بل أصبحت موضع تفاوض بين القوى.

ويسلط البعد الرمزي مزيدًا من الضوء على عمق هذا التحول، وفي هذا السياق، لا تزال كلمات مسعود بارزاني ذات صدىً قوي. ففي عام ٢٠١٩، صرّح قائلًا: "لا يمكن للأكراد البقاء في هذه المنطقة إلا من خلال الحوار والتسوية والاعتراف بالتوازنات القائمة. فالمغامرة الفردية دائمًا ما تؤدي إلى مأساة". ويُعدّ هذا التصريح اليوم بمثابة عدسة تفسيرية إقليمية أساسية.

ويشير الوضع الراهن إلى أن الرابحين النسبيين قد يكونون الفاعلين الأكراد العراقيين، وعلى رأسهم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.لقد استوعب هؤلاء الفاعلون تدريجيًا قيدًا جوهريًا إذ يعتمد البقاء السياسي على استقلال مؤسسي مُضمّن في إطار دستوري ومدعوم بترتيبات السلطة، بدلًا من استقلال فعلي قائم على أمر واقع محمي بشكل دائم من الخارج. هذا ليس حكماً معيارياً، بل ملاحظة تحليلية: فما يدوم ليس بالضرورة ما هو أكثر تماسكا أيديولوجياً، بل ما يتوافق بنيوياً مع القيود التي تفرضها الدول المجاورة ومع قواعد الاعتراف الدولي.

مع ذلك، فإن هذه الميزة النسبية التي يتمتع بها إقليم كردستان العراق مصحوبة بخطر مباشر: خطر التصعيد والنزوح. إن إعادة تركيز الولايات المتحدة حول أربيل قد يحوّل حكومة إقليم كردستان إلى ساحة تعويضية للتنافسات الإقليمية، ولا سيما في حال تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة أو توسع نطاق الصراع التركي-الحزب العمالي الكردستاني. يُضاف إلى ذلك عامل مُفاقم غالباً ما يُستهان به: إدارة المعسكرات والسجون المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية، والتي أصبحت موضوعاً للتفاوض، وبالتالي مصدراً للضعف الاستراتيجي الإقليمي.

وهكذا، يُبرز التشكيل الجاري نموذجين كرديين متميزين: النموذج السوري، الذي انبثق من فرصة سانحة أتاحتها الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ويصطدم الآن باستعادة الدولة السورية وسط انسحاب غربي؛ والنموذج العراقي، المؤسسي، والذي يبدو الحل الوسط الأكثر قبولاً للقوى الإقليمية تحديداً لكونه قابلاً للتفاوض والتحكم.

لعنة الموارد وتزييف الوعي الجمعي

محمد الربيعي×

في مقالة لافتة للدكتور عبد الكريم بكار بعنوان «خذوا النفط.. وأعطونا الكتاب»، استعاد فيها عنوان مقال توماس فريدمان الشهير Pass – the Books، Hold the Oil نيويورك تايمز، 2012، ليؤكد أن الثروة الطبيعية تتحول إلى خديعة حين تستغل لتنويم المجتمعات بدلا من بنائها. هذه ليست مجرد فكرة عابرة، بل واقع مرصود في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية: مجتمعات تسبح فوق بحيرات النفط وتتصرف وكأنها في أمان أبدي، بينما الحقيقة أن هذا الأمان هش، أشبه بفقاعة تتلاشى عند أول أزمة اقتصادية أو هزة سياسية.

الثروة حين تدار بعقلية الريع تتحول إلى "مخدر جماعي"، تسكن الألم ولا تعالج المرض، وتغطي على العجز البنيوي في التعليم والإدارة والابتكار. في المقابل، دول بلا موارد طبيعية مثل سنغافورة وفنلندا واليابان حفرت في عقول أبنائها فصنعت المعجزات، لأنها أدركت أن الإنسان هو المورد الحقيقي، وأن الاستثمار في المعرفة هو الضمان الوحيد للاستمرار. هذه الدول لم تخدع ببريق التراب ولا بزينة النفط، بل بنت نهضتها على قاعدة صلبة من التعليم النوعي، والحوكمة الرشيدة، والثقافة التي تكافئ الجهد والإبداع.

إن الخديعة الكبرى في واقعنا العربي تكمن في الاعتقاد أن النفط والغاز كافيان لصناعة النهضة، بينما هما في الحقيقة مجرد "زينة زائلة" إذا لم يتحولا إلى كتاب في يد طالب، أو قيمة في نفس عامل، أو منهج في عقل مفكر. نحن أمام حالة من "تزييف الوعي" حيث يخيل للمجتمع أن الثروة المادية ضمانة للمستقبل، بينما الأدبيات الاقتصادية – جيفري ساكس وأندرو وورنر (1995) و دارون أجيم أوغلو وجيمس روبنسون (2012) تؤكد أن الثروة بلا مؤسسات قوية وبلا تعليم متين تتحول إلى لعنة، وتنتج فسادا وكسلا وقيادات عاجزة عن إدارة المستقبل.

لعنة الموارد في الأدبيات الاقتصادية

الأدبيات الاقتصادية منذ الثمانينيات تناولت مفهوم «لعنة الموارد» (Re-source Curse) او «المرض الهولندي» بوصفهما من أخطر الظواهر التي تصيب الدول الغنية بالثروات الطبيعية. ففي دراسة شهيرة لـ جيفري ساكس وأندرو وورنر (1995)، جرى تحليل بيانات عشرات الدول ليظهر أن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وإضعاف المؤسسات، وخلق بيئة خصبة للفساد والريع. لاحقا، أضاف ريتشارد أوتي (2001) أن الاقتصادات الريعية تميل إلى إنتاج "مجتمعات ريعية" حيث تستبدل ثقافة العمل والإنتاج بثقافة الاستهلاك والاعتماد على الدولة، فيتحول المواطن إلى متلق سلبي بدلا من أن يكون شريكا فاعلاً في التنمية.

هذه الظاهرة ليست مجرد نظرية أكاديمية، بل واقع ملموس في كثير من الدول العربية التي حولت النفط والغاز إلى مصدر للريع السياسي والاجتماعي. فالثروة السهلة تغري الحكومات بتوزيع العوائد على شكل وظائف شكلية ورواتب مضمونة، وتغري المجتمعات بالكسل والاعتماد على الدولة بدلا من المبادرة والإبداع. النتيجة هي مؤسسات ضعيفة، بيروقراطية متضخمة، وقيادات عاجزة عن التفكير الاستراتيجي. كما أشار دارون أجيم أوغلو وجيمس روبنسون (2012) في كتاب Why Nations Fail، فإن الدول التي تعتمد على الريع دون بناء مؤسسات قوية تقع في فخ "الاستبداد الناعم"، حيث تستخدم الثروة لإدامة السلطة بدلا من تمكين المجتمع.

في المقابل، التجارب الدولية الناجحة مثل النرويج وكندا تظهر أن الثروة ليست لعنة في ذاتها، بل تتحول إلى لعنة حين تدار بعقلية الغنيمة. هذه الدول استثمرت في التعليم، في البحث العلمي، وفي بناء مؤسسات شفافة، فحولت النفط والمعادن إلى رافعة للتقدم لا إلى أداة للتخدير. بينما في واقعنا العربي، الثروة كثيرا ما تهدر في مشاريع استهلاكية أو صفقات فساد، وتستخدم كوسيلة لإسكات النقد وتثبيت الطاعة، فتتحول إلى عبء يعيق النهضة بدلا من أن يكون فرصة للتقدم.

التعليم كأداة مغيبة

في كل الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، ينظر إلى التعليم باعتباره الأداة الوحيدة القادرة على كسر لعنة الموارد، لأنه يخلق رأس المال البشري الذي يعتبر المحرك الحقيقي للنمو طويل الأمد. دراسات مثل إريك هانوشيك ولودجر ووسمان (2015) اثبتت أن جودة التعليم، لا حجم الإنفاق، هي ما يحدد قدرة الدول على المنافسة في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن واقعنا العربي يكشف أن التعليم غالبا ما يعامل كإجراء شكلي، أو كطريق إلى وظيفة حكومية، لا كمشروع لبناء إنسان حر ومسؤول.

المدارس تشيد بمليارات الدولارات، والجامعات تبنى كقصور شاهقة، لكن داخل هذه المباني الفخمة نجد مناهج متقادمة، ومعلمين مهمشين، وطلبة يدفعون إلى حفظ النصوص بدلا من التفكير النقدي. الجامعات تتحول إلى مصانع شهادات، تنتج أوراقا ممهورة بالأختام أكثر مما تنتج معرفة أو ابتكارا. هذا الواقع ليس مجرد خلل إداري، بل انعكاس لعقلية ريعية ترى التعليم وسيلة لتوزيع الريع الاجتماعي عبر الوظائف والرواتب، لا وسيلة لصناعة المستقبل.

الأمثلة الدولية تكشف المفارقة بوضوح: سنغافورة، التي لا تملك قطرة نفط، جعلت من التعليم مشروعا وطنيا، فارتقت إلى قمة اختبارات PISA العالمية. اليابان، الخارجة من دمار الحرب العالمية الثانية، استثمرت في المعلم والمناهج، فصارت قوة صناعية وعلمية. في المقابل، دولنا الغنية بالموارد أنفقت بسخاء على التعليم من حيث الشكل، لكنها أهملت الجوهر، فبقيت نتائجها دون المتوسط العالمي.

إن تغييب التعليم عن دوره الحقيقي هو أخطر أشكال الهدر، لأنه لا يهدر المال فقط، بل يهدر العقول والأجيال. نحن أمام واقع ينتج أجيالا مستهلكة بدلا من أن تكون منتجة، ويكرس ثقافة الاتكال بدلا من ثقافة المبادرة. التعليم في صورته الحالية أشبه بواجهة براقة تخفي وراءها فراغا معرفيا، وهذا الفراغ هو الذي يعمق لعنة الموارد ويجعلها أكثر فتكا بمجتمعاتنا.

فجوة الأداء التعليمي

اختبارات PISA العالمية ليست مجرد أرقام جامدة، بل هي مرآة تكشف عمق الهوة بين من يملك الثروة ومن يملك العقل. حين نقرأ أن أفضل أداء عربي – الإمارات – لم يتجاوز 431 نقطة، بينما سنغافورة حققت 575 نقطة، ندرك أن الفجوة ليست هامشية بل كارثية: أكثر من 140 نقطة، أي ما يعادل أربع إلى خمس سنوات دراسية كاملة. هذا يعني أن الطالب السنغافوري يخرج إلى العالم وهو يسبق نظيره العربي بخمس سنوات من حيث المهارات والمعرفة، وكأننا نعيش في زمنين مختلفين؛ زمن يركض نحو المستقبل وزمن يراوح مكانه في الماضي.

هذه الفجوة لا يمكن تفسيرها بالمال، فدول الخليج من أكثر دول العالم إنفاقا على الطالب، ومع ذلك بقيت نتائجها دون المتوسط العالمي. الإنفاق هنا أشبه بطلاء ذهبي على جدار متصدع؛ مبان فخمة، مدارس حديثة الشكل، جامعات شاهقة، لكن الجوهر فارغ. الطالب يتعلم ليحصل على وظيفة حكومية أو راتب مضمون، لا ليكون مواطنا منتجا أو عقلا مبدعا. المعلم يعامل كموظف ثانوي، والمناهج تكرر نفسها منذ عقود، والجامعات تخرج آلاف الشهادات التي لا تساوي شيئا في سوق المعرفة العالمية.

الأدبيات التعليمية تؤكد أن هذه الفجوة ليست صدفة إريك، هانوشيك ولودجر ووسمان (2015) أوضحا أن جودة التعليم – لا حجم الإنفاق – هي ما يحدد النمو الاقتصادي طويل الأمد. والواقع العربي يثبت هذه الحقيقة بمرارة: نحن نملك المال لكن نفتقد الرؤية، نملك النفط لكن نفتقد العقل، نملك المباني لكن نفتقد المعنى. إننا نعيش مفارقة صارخة، نشيد مدارس كقصور، لكن داخلها يجلس طلبة يدربون على الحفظ لا على التفكير، وعلى الطاعة لا على النقد، وعلى الامتثال لا على الإبداع.

إن فجوة الأداء التعليمي هي في جوهرها فجوة حضارية. هي ليست مجرد درجات في اختبار دولي، بل مؤشر على أن العالم يركض بينما نحن نتحرك.

× بروفسور ومستشار دولي، جامعة UCD

بروتريه

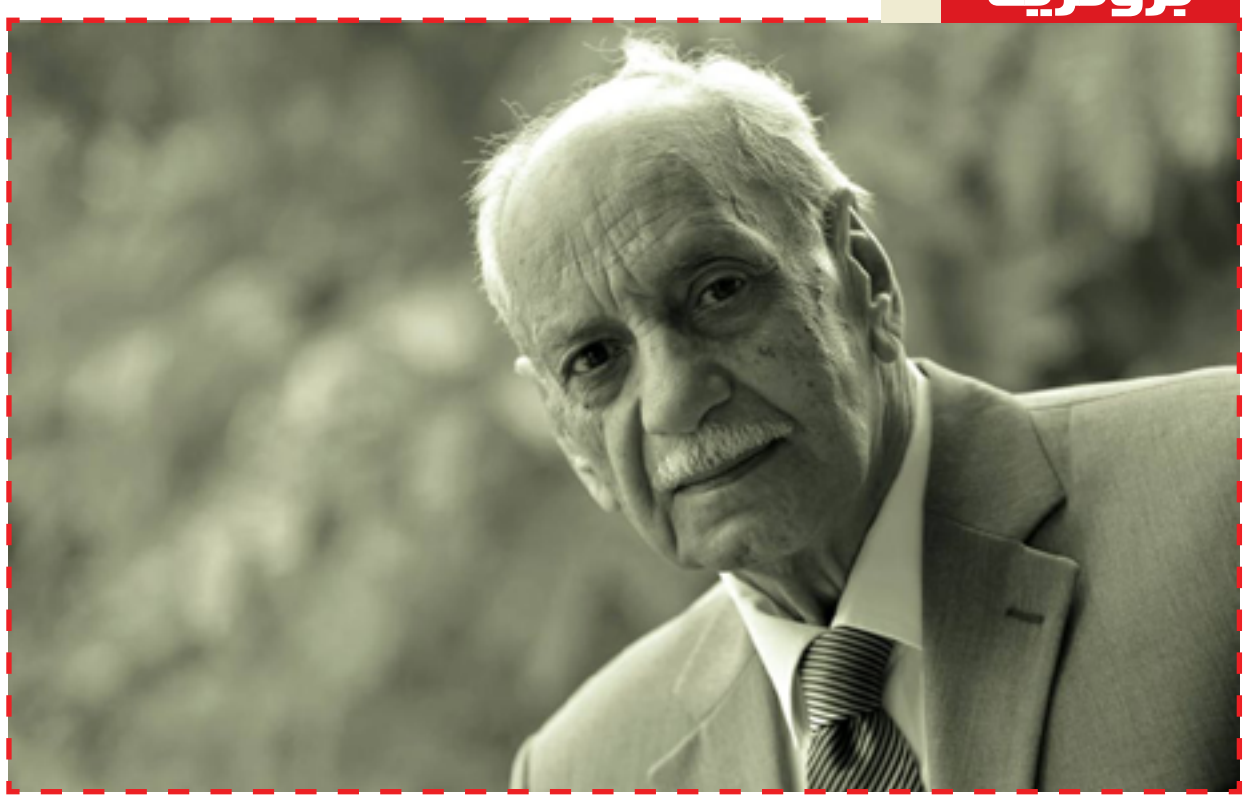

لطيف العاني.. جمال العراق الخفي

علاء المفرجي

النشأة والسيرة المهنية

يقول الروائي علي سعيد لفتة عن سيرته: ولد لطيف العاني في كربلاء عام 1932. توفي رب العائلة وكان لطيف صغير السن وانتقلت العائلة إلى بغداد. وبدأ مع التصوير الفوتوغرافي عندما كان يساعد شقيقه الذي يملك محل في شارع المتنبي ببغداد. هناك تعلم المبادئ الاساسية للتصوير من صاحب محل تصوير اسمه نيسان. في عام 1947 اشترى له شقيقه أول آلة تصوير من نوع كوداك وكان سعرها دينار ونصف. وكان عدد العاملين في مهنة التصوير عند فترة طفولته قليل نسبيا في العراق. حيث لم ينتشر عدد استوديوهات التصوير الفوتوغرافي التجارية في مدن العراق ومنها العاصمة بغداد إلا في أواخر عقد الأربعينيات من القرن العشرين.

في عام 1953 كانت بداياته كمتدرب في شركة نفط العراقية على يد أساتذة من كبار المصوّرين والفنيين الأجانب إثر التحاقه في وحدة التصوير التابعة للشركة، وحدة جَوالةَ وظيفتها تصوير مساحات شاسعة كالسدود والطرق. وبعدها في عام 1954 بدأ يَمارس التصوير كمصور محترف بعد اجتيازه عدة دورات فنية داخل الشركة. حيث كلفهُ المديرَ المسؤول بتصوير حفل افتتاح المعرض البريطاني الزراعي والصناعي الذي أقيم في منطقة كرادة مريم مقابل جامع الشاوي، وقد افتتح المعرض في وقتها الملك فيصل الثاني وبحضور رئيس الوزراء محمد الصدر ونوري السعيد، وكانت شركة النفط هي الجهة الوحيدة التي تطبع التصوير بالألوان.

عن قسم التصوير في وزارة الاعلام كانت تصدر مجلة «العراق الجديد» وكانت تطبع وتوزع بخمس لغات هي: العربية، الكردية، الإنكليزية، الفرنسية والالمانية. وكانت توزع على جميع البعثات الدبلوماسية والجاليات الأجنبية العاملة في العراق. على هذا الاساس كان لطيف العاني يسافر إلى كل انحاء العراق لتغطية كل مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

في عام 1960 أسس لطيف قسم التصوير في وزارة الإعلام (أعيدت تسميتها فيما بعد بوزارة الثقافة). وكان هو في ذلك الوقت، من بين القلائل في العراق الذين يعرفون كيفية التعامل مع التّصوير بالألوان. وفي عقد السبعينيات شغل منصب رئيس التصوير في وكالة الأنباء العراقية.

يعتبر لطيف العاني من المصورين القلائل الذين وثّقوا التاريخ العراقي لفترة الخمسينيات والستينيات، أرشيفه هو توثيق صادق لتاريخ العراق خلال هذه الفترة، تعرض هذا الأرشيف الذي كان محفوظاً في وزارة الثقافة العراقية بعد الغزو الأمريكي في 2003 للنهب والسرقة والتدمير، آلاف الصور وأفلام النيجاتيف: صور لأماكن تاريخية ومدن، صور من الحياة اليومية للإنسان العراقي. ما بقي لدينا اليوم هو جزء بسيط من الأرشيف، منه ما احتفظ به المصور في منزله، ومنه ما هو محفوظ في بعض المكتبات ومراكز الأبحاث.

شركة كلاوس

كرّمته مؤسّسة الأمير كلاوس الهولندية لإنجازه أوّل أرشيف لمختلف جوانب الحياة في العراق، ولدوره الكبير في تطوير فن التصوير الفوتوغرافي الوثائقي في البلد.

ويعد العاني من طليعة المصوّرين إلى جانب مراد الداغستاني وإمري سليم وناظم رمزي، وقد تعرّض أرشيفه الذي كان محفوظا في وزارة الثقافة العراقية بعيد الغزو الأميركي في 2003 للنهب والسرقة والتدمير.

عرض الراحل أعماله ضمن الجناح العراقي في «بينالي فينسيا السادس والخمسين»، وحصل على جائزة «الأمير كلاوس» التي قالت في بيان تحكيمها إن «تكريم لطيف العاني يرجع إلى إبداعه، وإنشائه أرشيفا استثنائيا من صور فوتوغرافية تاريخية فريدة للمجتمع العراقي، وأن أعماله توثق تاريخ العراق، بلدا حديثا، ثريا وساعيا إلى المستقبل، قبل أن يحل عليه الخراب بسبب الحروب، كما أن تكريمه يرجع إلى دوره الريادي في تطوير الفوتوغرافيا التوثيقية في العراق».

عاصر العاني ملوكا ورؤساء حكموا العراق، وتعتبر أعماله الفوتوغرافية بمثابة ذكرى لكل الفترات الحديثة والقديمة من تاريخ العراق. وكانت أولى خطواته مع التصوير المحترف حين عمل مع مجلة «أهل النفط» عام 1954 ولغاية عام 1960، وكانت جزءًا من وحدة التصوير الفوتوغرافي في شركة نفط العراق، وكان مكلفا بالتقاط صور لمظاهر الحداثة والتحوّل الصناعي في البلاد، مما جعله يجوب أنحاءها.

وقد خصصت له الشركة مروحية ليكون أول مصور من الجو يلتقط صورا للمواقع الأثرية في بغداد. وكانت أعماله تعرض في أميركا وأوروبا وفي أنحاء الشرق الأوسط منذ ستينيات القرن الماضي التي شهدت تصارع القوى المتنافسة على السلطة في العراق.

أحد ركائز فن التصوير العراقي

يقول الناقد الفوتوغرافي وابن مدينته وأحد تلامذته، الفنان الدكتور خليل الطيار إن الراحل «أحد ركائز تأسيسات الفوتوغرافيا العراقية بطبيعتها الجمالية وخروجها عن الأساليب التقليدية في إنتاج الصورة الفوتوغرافية»، ويعدّه من «الرعيل الأول المتشكّل من مراد الداغستاني وناظم رمزي وإمري سليم وكوفاديس وإرشاك وحازم باك، وبعض من معاصريهم المبدعين أمثال فؤاد شاكر وعبد علي مناحي وجاسم الزبيدي وعادل قاسم وآخرين».

ويرى أن» هؤلاء عملوا على تحديث نمط التعاطي مع مفردات الواقع بعيدا عن التوثيق والتبليغ، وقدّموا صورة تمتلك خطابها الجمالي، لينجحوا في تجليس الصورة ضمن أجناس السرديات الفنية والأدبية».

وعما تمتاز به تجربة الراحل، يقول الطيار «اهتمامه الدقيق في عملية توثيق معالم العراق ونشاط إنسانه بأسلوب جمالي حافظ فيه على المزاوجة بين روح الواقعيات المكانية التي يصوّرها وبين إضفاء الطابع الفني على مواضيع صوره، مما ترك أثرًا جماليًا استقطب جمهورًا واسعًا ومتنوعًا محليًا وعالميا».

ويعتقد الطيار أن اشتغاله الحرفي والجمالي ترك له هامشا جماليًا انتمى فيه إلى الأثر الإنساني العابر للحدود، ويرى أنه «أوّل من صعد بالكاميرا إلى الجو ليصوّر من زوايا صعبة وواسعة، قدّم فيها منجزًا ضخمًا لمعالم المدن العراقية ومسحا أرشيفيا للآثار والمعالم والمناطق النائية البعيدة وغير المرئية لعيون المشاهدين».

ويأتي هذا -بتقدير الطيار- كونه يحسن التعامل «مع التصوير الأحادي، كون تجربته اقتصرت على التصوير بالأسود والأبيض، وحافظ فيها على أسلوب ونكهة خاصة».

ويعرّب عن أسفه لما تعرّض له أرشيفه من سرقة وضياع، ومنه «آلاف الصور وأفلام النيغاتيف وكذلك آلاف من صور أماكن تاريخية ومدن، وصور شخصيات عامة وناس، وصور من الحياة اليومية للإنسان العراقي، وصور فنية لكل العراق».

واعتبر أن هذا الأرشيف يعد واحدا «من كنوز العراق الثقافية والحضارية التي لا يمكن تعويضها، لأن المتغيّرات صارت كبيرة في الأماكن والشخصيات».

في ضيافة مؤسسة رؤيا

عندما كان في الخامسة عشرة تلقى الطفل لطيف العاني أول كاميرا في حياته أهداها له أخوه، بعد أن لاحظ اهتمام الصبي بالتصوير ومرابطته عند مصور يهودي في شارع المتنبي في بغداد. العام كان 1947، وفيه انطلق المصور الشاب العاني في استخدام كاميرته الجديدة، وهي من طراز كوداك، مصورا كل مظاهر الحياة في العراق. ذكر في حديث مع تمارا جلبي التي أسست مؤسسة «رؤيا» المهتمة بالفنون في العراق، نشر على موقع المؤسسة، أن أولى لقطاته كانت للنخيل والوجوه والناس. وبعدها تدرب على يد بريطاني في مجلة «أهل النفط» يدعى جاك بيرسيفال، وانطلق بعدها العاني ليمارس هوايته في تصوير مظاهر الحياة في بلده العراق، مسجلا من خلال كم هائل من الصور الحياة في بغداد كما كانت ولم تعد.

تجدد الحضور العالمي لأعمال لطيف العاني في عام 2015، حينما طلبت مؤسسة رؤيا من الفنان أن يعرض أعماله ضمن الجناح العراقي في بينالي فينسيا السادس والخمسين. فلقيت أعماله هناك ثناء نقديا، وترتب عليها حصول لطيف العاني على جائزة الأمير كلاوس في حفل استضافته العائلة الملكية الهولندية. وجاء في بيان لجنة التحكيم أن "تكريم لطيف العاني يرجع إلى إبداعه أرشيفا استثنائي الثراء والتعدد من صور فوتغرافية تاريخية فريدة للمجتمع العراقي. توثق أعماله العراق بلدا حديثا ثريا ساعيا إلى المستقبل قبل أن يحل عليه الخراب بسبب حرب الخليج، كما أن تكريمه يرجع إلى دوره الريادي في تطوير الفوتغرافيا التوثيقية في العراق".

اليوم يلقى لطيف العاني أخيرا ما يستحقه أرشيفه العظيم من اهتمام. وتأتي هذه الدراسة تتويجا لرجوع لطيف العاني إلى المشهد الفني، بجمعها قرابة مئتي صورة فوتغرافية يصاحبها نص لمراد منتظمي أمين جناح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة تيت موديرن. وفي الدراسة أيضا حوار بين لطيف العاني وتمارا الجلبي المتخصصة في فنون وثقافة الشرق الأوسط المعاصرة ورئيسة مؤسسة رؤيا المشاركة في تأسيسها، والمسؤولة عن إعادة تقديم لطيف العاني إلى مشهد الفن العالمي في 2015.

بسؤاله عما إذا كان يعتزم ممارسة التصوير الفوتغرافي مرة أخرى يقول لطيف العاني مستبعدا ذلك "إنني أفتقد التصوير الفوتغرافي، لكنني أشعر أنني هرمت أكثر مما ينبغي وفقدت قدرتي على الرؤية والتنقل". ينظر الشيخ البالغ من العمر خمسة وثمانين عاما إلى الجيل التالي من المصورين الفوتغرافيين في العراق بمشاعر متضاربة. لقد خسر العراق الكثير من الفنانين الموهوبين بسبب الهجرة، ومن هنا قلقه على تراث بلده الثقافي. أغلب المناطق التي عرفها في وسط بغداد القديمة لم يعد لها وجود. يقول "لقد عشت فيها، وأحببتها حبا عظيما، كلها الآن خربت، وأغلبها اندثر فلا وجود له".

واقامت مؤسسة رؤيا هذا الشهر معرضا لأعمال لطيف العاني يستضيفه غاليري «كونينغسبي» بلندن استمر أكثر من شهر يضم أكثر من خمسين صورة بعدسة العاني تؤرخ علاقته مع الكاميرا منذ الخمسينات من القرن الماضي وحتى السبعينات.

بالنظر للصور المعروضة تبدو بغداد هادئة وجميلة كعادة المدن العربية الرئيسية في الخمسينات، الشوارع النظيفة والسيارات القليلة تجول بها، لا زحام خانق ولا مظاهر عشوائية، فقط شعب متحضر يحب الحياة نراه من خلال ابتسامات طالبات في مدرسة العقيدة الثانوية ببغداد أثناء حصة الألعاب الرياضية، نراها أيضا في لقطات جميلة لشارع الرشيد وشارع أبو نواس.

نعرف أن العاني كان أول من التقط الصور الجوية في العراق، نرى منها في المعرض لقطة جوية لمسجد مرجان ومحيطه، ولميدان التحرير، كما التقط الصور لمعالم أثرية عراقية مثل بابل وقطيسفون. شملت صوره مظاهر الحياة الحديثة في بغداد في تلك الفترة مثل القطارات والجسور إلى جانب تصويره الأطفال والسياح والجنود. تعكس تلك اللقطات اهتمام المصور بالعمارة والآثار وفي الحياة.

في حديثه مع جلبي يشير العاني لتلك المرحلة بقوله: «من الجو، رأيت أشياء مختلفة بطريقة مختلفة. كانت الألوان مختلفة. رأيت التناقض أكثر وضوحا بين القبيح والجميل. كل شيء كان مكشوفا. ولا شيء يمكن إخفاؤه». يرد على سؤال عما سيراه عبر عدسته من العالم الآن (المقابلة أجريت في عام 2015) بجملة حزينة: «لا أظنني أستطيع تصوير أي شيء اليوم. لا شيء جميل. الجمال ليس فقط في المنظر؛ إنه يتعلق أيضا بالتعامل مع الناس في الشارع».

ولم تقتصر صور العاني على العراق؛ فقد سافر لعرض أعماله في دول عربية وفي أوروبا وأميركا، ويضم المعرض صورا التقطها في برلين في عام 1965، ويشير في مقابلته إلى أن الصور التي التقطها في ضواحي دمشق عام 1955، حيث كان في مهمة في سوريا لحساب شركة النفط العراقية.

توقف العاني عن التصوير في الثمانينات بسبب سوء النظام السياسي القائم وقتها. ولكنه عاد لدائرة الضوء مرة أخرى في عام 2015 عندما عرضت في جناح العراق ببينالي البندقية في معرض بعنوان «الجمال الخفي»، وقتها نال المصور الرائد تقديرا دوليا كبيرا يليق به.

أرشيف ممزق

تقول الكاتبة أية منصور: من المؤسف أن الأرشيف الصوري للعاني، الذي يحوي آلاف الصور التوثيقية والتاريخية في وزارة الثقافة، أكلته ألسنة اللهب والنهب بعد سقوط النظام عام 2003.تسلم العاني أحد أهم المناصب، حين ترأس قسم التصوير في وزارة الإعلام عام 1960، وفي السبعينيات عُين رئيساً لقسم التصوير في وكالة الأنباء العراقية، لكنه توقف عن التقاط الصور في عام 1979 عندما فرض نظام صدام حسين حظراً على التقاط الصور في الأماكن العامة.

"تأثر بالعاني بشكل خاص من خلال صوره الموشومة بتاريخ العراق، وإن الفترة التي وثقها كانت مهمة لنقل صورة عن العراق، وجيلنا، والأجيال التي ستأتي بعدنا، إذ أنه صور العراق، بطريقة تجعلك تتذكر شكله الأول، وكيف كان قبل أكثر من خمسين عاماً.»، يضيف ضياء الدين: "صوره تجعلني أفكر كيف كان العراق قبل سنوات عديدة، وكيف أننا اليوم -كمصورين- نستطيع توثيق جزء مهم ما زال موجوداً في هذه البلاد، هو واحد من أهم الأسباب التي تجعلني أخرج إلى الشارع وأقوم بتوثيق الحياة التي أشاهدها يومياً وأفكر بالتغيرات.

جمال العراق الخفي

"جمال العراق الخفي" هو عنوان الفيلم الوثائقي عن المصور العراقي الراحل لطيف العاني، الذي عُرض للمرة الأولى في بغداد بحضور المخرج الفرنسي يورغن بو أدس والمنتج العراقي سهيم عمر خليفة، مع غالبية كوادر عمل الفيلم، بالإضافة الى نخبة من المثقفين والإعلاميين والمتخصصين.

تناول الفيلم مشاهد حقيقية لبطله عبد اللطيف العاني بأسلوب سينمائي ممتع، يعرض صور العراق الفوتوغرافية الجميلة أيام زمان ويقارنها بما آلت إليه هذه المواقع اليوم، التي كانت تشع بالنور والجمال.

هذا الفيلم أو (التحفة السينمائية) كما أطلق عليه بعض النقاد، جرى تصويره على مدى 5 سنوات، ليخرج بتسعين دقيقة مليئة بالمتعة والمعلومة دون أن يتسرب الملل الى المشاهد ولو للحظة واحدة.. فقد صور الفيلم بأحدث المعدات وبتكاليف عالية جداً. كما تجول طاقم الفيلم مع الراحل العاني في معظم محافظات العراق من الشمال الى الجنوب، ومن الشرق الى الغرب، لتوثيق بعض الأمكنة التي كان العاني قد صورها قبل نصف قرن وربما أكثر، فضلاً عن الوجوه التي صادفها في مسيرته المهنية التي امتدت لأكثر من ستين عاما.

ظهر العاني في الفيلم بعمر السادسة والثمانين، يجوب بلده بحثاً عن شخصيات وأماكن كان قد صورها خلال حياته المهنية، وهو يشارك المشاهد أو المتلقي صوراً من يوميات عراقية تغيرت، لكنها ماتزال جزءاً من الذاكرة العراقية، وأخذ يقارن بين الصور والواقع الذي بدا في بعض الأحيان محزناً كثيراً، كما هو الحال في مدينة الموصل الجميلة وما آلت إليه بعد الحرب. يعد هذا الفيلم شهادة عاطفية لواحد من أهم مؤرشفي العراق، وتكريماً لمصور استثنائي أرّخ للعراق ومدنه بالتصوير الفوتوغرافي والمشاهد التي عرضها الفيلم على الجمهور وخلقت الكثير من العاطفة والحنين لمدن العراق الجميلة وحياة أناسه الاجتماعية، حين أخذ العاني يقارن بين الصور القديمة لنفس الأماكن وما آلت إليه من مشاهد صادمة.

الجميل واللافت في هذا الفيلم هو أن لطيف العاني بدا عفوياً جداً وهو يسير مع المخرج ويتحدث بأريحية وبساطة، بل وأبقى المخرج استخدامه لبعض المصطلحات العفوية التي جعلت الجمهور يضحك في بعض الأحيان، كما في أحد المشاهد في الأهوار حين يسأله مواطن من أهالي الأهوار "كيف الأحوال في بغداد" ليجيبه العاني: "مليوصة"، كما كان هناك جانب محزن في نهاية الفيلم حين نعلم أن بطله العاني قد توفي، وقد استغل المخرج لحظة وفاة العاني لتكون آخر لقطة حقيقية في فيلمه.

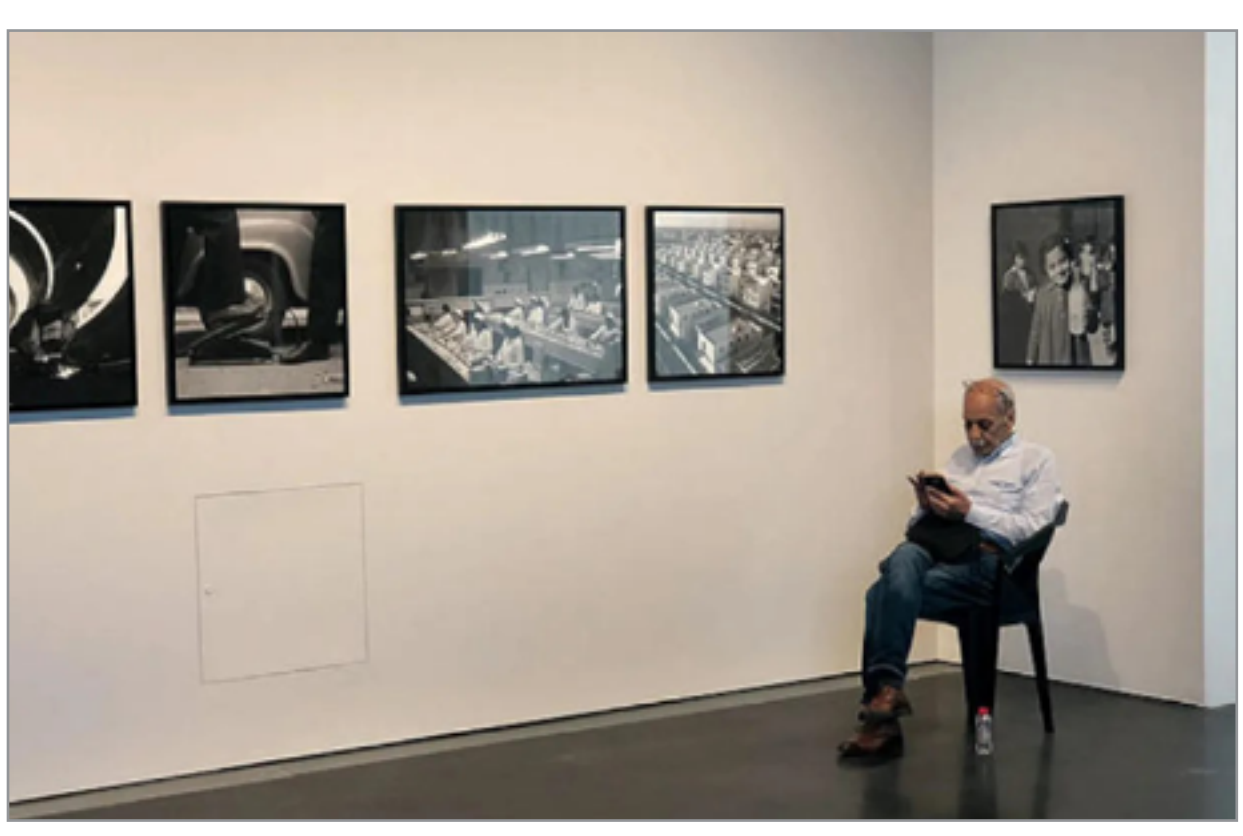

Editor-in-Chief
Fakhri Karim
General Political daily
10 February 2026
www.almadapaper.net
Email: info@almadapaper.net
"22عاماً من التعبير الحر والمسؤولية الوطنية"

الطقس

بغداد/ C° 25 - C° 16 | الموصل/ C° 18 -C° 11 | أربيل/ C° 17 - C° 11
البصرة/ C° 27 - C° 16 | الرمادي/ C° 25 -C° 13 | النجف/ C° 28 -C° 15

اقـرأ

حياة اللغات العظيمة

صدر حديثا عن دار المدى كتاب "حياة اللغات العظيمة" تأليف كارلا ماليت، ترجمة رشا صادق.. الكتاب تدرس فيه مؤلفته اللغة العربية الكلاسيكية واللاتينية في العصور الوسطى من خلال حكايات المؤلفين والمترجمين والمعلقين والنساخ، إذ تقدم نظرة ثاقبة تغيد من خلالها التفكير في التقاليد اللغوية والادبية، وتقدم مساهمة في نظرية اللغة والادب المقارن. انه كتاب يتضمن سلسلة من الحكايات التي تدمج تاريخ اللغتين معا. لغتان جميلتان ومعقدتان كانتا بمثابة منزل لأي مقيم او مترحل في حوض البحر المتوسط كما تقول كارلا ماليت.

الدراما العراقية في موسم رمضاني جديد.. اعمال تتنوع في قصصها

□ عامر مؤيد

مع اقترابنا من ايام شهر رمضان، بدأ الاعلان عن الموسم الرمضاني الخاص بالدراما، حيث تم الكشف عن الفديو التشويقي للكثير من الاعمال، اذ من المتوقع ان يشهد هذا الموسم تنافسا محتدما في الاعمال.

المخرج علي فاضل، يذهب في هذا رمضان الى منطقة جديدة قليلا مع عمل ليل البنفسج وهو من بطولة العديد من الفنانين، ابرزهم وسام ضياء، مصطفى الربيعي، رشا رعد، سامر دشدر، علاء الابراهيمي، كعكي وغيرهم وتدور احداث المسلسل عن قصة يدخل في صراع الدم كعامل اساسي.

ايضا، فان الممثل بكر خالد سيكون في بطولة لعمل شرارة ويرافقه لاول مرة سولاف في هذه الثنائية، اضافة الى اسيا كمال والممثلة الشابة غصون، كادية القيسي وهبة عادل والعمل من اخراج اياد النحاس وكتابة محمد حنش وفي الستايلست "شام".

اما الفنانة الشابة اميمة جواد الشكرجي فستكون في بطولة عمل "حمدية" ومعها رويدة والعمل ماخوذة عن رواية عراقية بعنوان حمدية، حيث تدور القصة حول قصة بين طرفين يصبح احدهما كاذبا في مسالة حبه للاخر وتدور في هذا الاطار.

الفنانة الاء حسين ستكون في بطولة "المقام" مع المخرج علي حديد الذي سيق وان تعامل مع حسين في عملي العشرة والعشرين، ويشارك حسين عدد من الفنانين، منهم د.يحيى ابراهيم، سامي قفطان، د.عواطف نعيم، سناء عبد الرحمن،انعام الربيعي ونخبة اخرى من الفنانين ويدور العمل تقاليد اجتماعية موروثة ويبدأ منها الخلافات.

من الاعمال الاخرى التي تم الكتاب عنها "يحيى" من بطولة حسين حافظ لعيبي وسامر دشر، اضافة الى اشرقت غانم ويحيى ابراهيم واخراج وتاليف ميروان الجاف الفنانان تحسين داحس وسامية في بطولة العمل اسمي حسن من اخراج سامر حكمت ويشاركهم مجموعة من الفنانين محمود ابو العباس، زيد الملاك، امير احسان وزيد الهلالي.

بعنوان "عرش الشيطان" يدخل المخرج مراد ترك مع بطولة من المع نجوم الفن العراقي يتقدمهم د.سنان العزاوي اضافة الى الكسندر علوم، غيد، سيف الشريف والفنان القدير رائد محسن، حيث قال ترك في تصريحات صحفيه له ان "العمل يمثل نقل في الدراما العراقية".

المخرج زيد حمد اعلن عن مسلسله صفر واحد، من بطولة شاهندا وميرا طالب ومجموعة اخرى من الفنانين.

بطل مسلسل النقيب في الموسم الدرامي الماضي حيدر ابو العباس، يتواجد في بطولة عمل موسم الرصاص ويشاركه نورا ضياء، اضافة الى علي فايق في هذا العمل.

بريتني سبيرز : أنا محظوظة لأنني مازلت على قيد الحياة

عبرت النجمة بريتني سبيرز عن امتنانها لتجاوزها التوترات العائلية المُستمرة حيث أكدت أنها "محظوظة لأنها ما زالت على قيد الحياة"، وكانت قد تحدثت المغنية البالغة من العمر ٤٤ عاماً عن عائلتها ومشاعر الوحدة التي كانت تنتابها وذلك خلال منشور لها عبر حسابها الخاص على "إنستغرام".

وقالت بريتني سبيرز في منشورها: "كبشر كل ما نُريده حقاً هو أن نشعر بالترابط فيما بيننا وألا نشعر أبداً بالوحدة، أما أنتم يا من نصحكم أفراد عائلاتكم بأن عزلكم هو الحل الأمثل لكم وأن تشعروا بأنكم مُستبعدون تماماً... فقد كانوا مخطئين".

وأضافت خلال منشورها: "يُمكننا أن نسامح كبشر، لكننا لا ننسى أبداً.. الشوق والرغبة في التواصل أمران أساسيان دائماً! أنا محظوظة للغاية لأنني ما زلت على قيد الحياة بعد المعاملة السيئة التي تلقيتها من عائلتي في وقت ما من حياتي، والآن أشعر بـ الخوف منهم"، واختتمت منشورها بأنها استمتعت بتناول كيكة الجبن مع جارتها، ولم ترقص منذ شهر بعد أن تعرضت لكسر في أصبع قدميها لمرتين.

لوحة رسمها الفنان الهولندي رامبرانت بالطباشير تحقق 18 مليون دولار

بيعت لوحة فنية صغيرة مرسومة بالطباشير بعنوان «الأسد الصغير يستريح» بريشة الفنان رامبرانت بسعر قياسي بلغ ١٨ مليون دولار أميركي في مزاد «سوذبي» بمدينة نيويورك في الولايات المتحدة، على أن تُخصّص عائداتها لصالح جمعية «بانثيرا» الخيرية، دعماً لجهود الحفاظ على القطط الكبيرة، حسب موقع «سي إن إن» الأميركي.

وبعد بيع اللوحة في مزاد سوذبي يوم الأربعاء، حطمت الرقم القياسي السابق لأغلى لوحة للفنان الهولندي رامبرانت من القرن السابع عشر تُباع في مزاد علني، الذي بلغ ٣,٧ مليون دولار، وسُجّل للوحة «صورة رجل وذراعاه على خاصرتيه».

وقال توماس كابلان، الملياردير الأميركي فاعل الخير، وشريكه جون آيرز، مالكا لوحة «الأسد الصغير يستريح» إنهما سيخصصان عائدات المزاد لصالح مؤسستهما البارزة لحماية القطط البرية، «بانثيرا».

وجاء في بيان لكابلان قبل المزاد: «حماية الحياة البرية هي الشغف الوحيد الذي يفوق حبي لرامبرانت، وأرغب في جذب المزيد من الناس إلى هذه القضية». وأضاف كابلان، الذي كان يمتلك مع زوجته دافني ١٧ لوحة لرامبرانت مع بداية العام: «لا أجد طريقة أنسب من السماح لهذه اللوحة الرائعة، التي أحَبها أفراد عائلتنا لسنوات طويلة وتحمل معاني شخصية عميقة لي ولجون آيرز، بالانتقال إلى مكانها الجديد... لخدمة بانثيرا».

ووفقاً لدار سوذبي، كان الفنان، واسمه الكامل رامبرانت هارمنزون فان راين، في أوائل أو منتصف الثلاثينات من عمره، وفي ذروة عطائه الإبداعي في أمستردام، عندما رسم «الأسد الصغير يستريح».

ويبلغ ارتفاع اللوحة ٤,٥ بوصة، وتصوّر أسداً في وضعية استراحة من زاوية ثلاثة أرباع، مع طوق حول عنقه، «مما يشير إلى أنه رُسم من نموذج حي»، حسب بيان دار المزادات.

وأضاف البيان: «كل ضربة فرشاة تُجسّد الأسد بتفاصيل متقنة، فتبرز هيئته، وكذلك حيويته واتزانه وقوته».

وكانت رؤية أسد حي في أوروبا أمراً نادراً وقت رسم اللوحة، ورجحت دار «سوذبي» أن رامبرانت ربما أتيحت له فرصة رؤية أسد في أحد المعارض.

اتحاد الأدباء يحتفي بتجربة الشاعر أحمد الشيخ علي

□ متابعة المدى

احتفى الاتحاد العام للأدباء والكتّاب في العراق، بتجربة الشاعر الدكتور أحمد الشيخ علي، في جلسة ثقافية خاصة تضمّنت قراءات شعرية وشهادة أدبية قدّمها الشاعر الدكتور فارس حرّام، مع ورقة نقدية قدمها الناقد اسماعيل ابراهيم عبد بحضور نخبة من الأدباء والمثقفين الذين امتلأت بهم قاعة الجواهري.

وقال مدير الجلسة الناقد د. جاسم محمد جسّام في مفتتحها،إن الشيخ علي يخلق الأشكال والقيم ويثير الاسئلة ويزيد من كمية الأفكار ويحرر النظريات والتصورات من أسر الزمان التاريخيّ. بمعنى أن يضفي على عناصرها الحيوية والجمال.

واستهلّ الشيخ علي حديثه بالتأكيد على أهمية الشعر بوصفه جنساً أدبياً إنسانياً وجمالياً، مبيناً أن الحديث عن الشعر حديث ذو شجون، والمسير في دروبه مسير عامر بالإرادات والقراءات والتحولات،مؤكداً أن ذلك تجسّد بوضوح في تجربته وكتاباته،ثم قرأ الشيخ أولى قصائده في الجلسة بعنوان (أبي يا أبي)وسط تفاعل لافت من الحضور.

وتحدّث الشيخ علي عن بداياته الأولى، مشيرًا إلى أنه بدأ علاقته بالشعر منذ سن العاشرة، حين كان يصغي ويقرأ في مكتبة البيت،إذ حفظ أول بيت شعري لابن الفارض،ومنه عشق الشعر، ثم انطلق من خلال ديوان دعبل الخزاعي فالمعلقات العشر، وصولًا إلى ولعه الخاص بالأعشى شاعراً ومثقفاً. كما تطرّق الشيخ علي،إلى تجربته الشعرية في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية،وأن مسيرته بدأت قبل أن تتأثر بتلك التحولات، لكنها تفاعلت معها لاحقًا، لتكوّن ملامح صوته الشعري الخاص، وتمنحه خصوصية فنية واضحة.

وفي محور آخر، أشار الشيخ علي إلى تجربته في كتابة القصة والمسرح، موضحًا أنها تعود إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث أنجز نصًا مسرحيًا بعنوان (ترامبديا)أخرجه الفنان إحسان الخالدي، في مرحلة وصفها بالصعبة، لكنها تميّزت بالجرأة والتمرد.

وأضاف أن العمل حصد أربع جوائز مهمة، قبل أن يتوقف لاحقًا عن التجربة المسرحية،متفرغًا للشعر والسرد، ليقرأ بعدها مجموعة من قصصه القصيرة أمام الحضور.

واستعرض حرام في شهادته الأدبية بداية علاقته بالشيخ علي، مشيراً إلى أنها تعود إلى عام 1989،حين التقيا لأول مرة في مبنى اتحاد أدباء النجف.

وأوضح حرّام،أن مكتبة الشيخ علي كانت آنذاك ملتقى ثقافياً مفتوحاً للأدباء والشعراء، ومركزًا للحوار وتبادل الرؤى والأفكار، وأسهمت في صقل العديد من التجارب الأدبية الشابة.

وأضاف أن تجربة الشيخ علي تمثّل محطة مهمة في مسار الشعر العراقي المعاصر، وأظن أن شعر أحمد الشيخ علي قد يكون خاتمة لمرحلة الرمزية في الشعر العراقي، وهو يشكّل حلقة وصل فنية وجمالية بين جيل الثمانينيات وجيل التسعينيات.

وبيّن أن هذه الخصوصية جعلت من تجربة الشيخ علي تجربة متفرّدة تجمع بين عمق الرؤية وثراء اللغة والانفتاح على التحولات الفكرية والجمالية، فضلاً عن قدرتها على مواكبة المتغيرات الثقافية دون التفريط بالهوية الشعرية.

ترامب يهاجم باد باني.. "رقصه مقزز وكلامه غير مفهوم"

وجه الرئيس الأميركي دونالد ترامب انتقادات لإذعة إلى المغني البورتوريكي "باد باني"، ساخراً من العرض الذي قدمه خلال استراحة ما بين الشوطين في "السوبر بول". واعتبر ترامب في منشور على منصته "تروث سوشيال" امس الاثنين أن العرض كان من بين الأسوأ "على الإطلاق".

كما كتب قائلاً إن الرقص كان مقززاً، وإن أحداً لم يستطع فهم ما كان يقوله باد باني إلى ذلك، رأى أن ما قدم " لا معنى له بل إهانة لعظمة أميركا، ولا يمثل معايير البلاد في النجاح أو الإبداع أو التميّز." وقال "لا أحد فهم كلمة واحدة مما قاله هذا الرجل، كما أن الرقص مقزز، خصوصًا للأطفال الذين يشاهدون من مختلف أنحاء الولايات المتحدة والعالم.. هذا العرض مجرد صفعة على الوجه لبلدنا، الذي يحقق يوميًا معايير وأرقامًا جديدة — بما في ذلك أفضل أداء لسوق الأسهم وخطط التقاعد 401(k) في التاريخ!" يشار إلى أن الخلاف بين باد باني وترامب بدأ منذ سنوات طويلة، عقب إعصار بورتوريكو عام 2018. إذ انتقد باد باني حينها ترامب بسبب تعامله مع أزمة إعصار ماريا في بورتوريكو، وهاجمه علناً.

كما تصاعد هذا الخلاف في 2024، بعد تعليق مسيء لبورتوريكو خلال تجمع انتخابي لترامب، حيث ردّ وقتها باد باني بشدة عبر فيديو طويل نشرها على حساباته في مواقع التواصل.

العمود الثامن

▪ علي حسين

دستوركم أعرج

كانت كل الأبواب مفتوحة أمام العراقيين ليعيشوا في أمان واستقرار بعد عقود من الحروب والاستبداد، واعتقد المواطن العراقي أن سقوط تمثالٍ صدام في ساحة الفردوس كان إيذاناً ببداية عهد جديد في العراق، لكن أحزاب الطوائف وجدت نفسها أمام مهمة جديدة ، وهي إقامة تماثيل جديدة لساسة اعتبروا التغيير ماركة خاصة سجلت بأسمائهم..

وكان لابد من أن يضعوا القوانين التي تحمي مصالح أحزابهم وأن يشرعوا دستورا يفرق العراقيين لا يجمعهم..

تخيل جنابك دستور كتبه صالح المطلك وهمام حمودي ، مع رهط من "فقهاء" المحاصصة ونهازي الفرص. الآن وبعد 23 عاماً من الفشل اكتشف ساستنا " الافاضل " أن التوقيتات الدستورية مهمة ويجب الحفاظ عليها ، تذكروا ان هناك دستور يجب احترامه .

شخصياً لم يفاجئني موقف الساسة حول الدستور، فلطالما استخدموا هذا الدستور للدفاع عن مصالح أحزابهم ، واعتبروه تجسيدا لمبدأ المنفعة وتقاسم الغنائم ، وظل المواطن الذي خرج ليقول نعم للدستور ينتظر لفتة أو بادرة أو إيماءة من دستور المحاصصة لكي يعبر إلى الضفة الأخرى، ضفة المستقبل، ويمكنك عزيزي القارئ أن تراجع تصريحات لجنة الدستور الموقرة عام 2005 ، وستجد أنهم جميعاً رسموا لنا الحياة بلون "بمبي" على حد تعبير الراحلة سعاد حسني.

ربما سيعاتبني قارئ كريم وأنا أعيد وأصقل بفضائل ساستنا "الأكارم" ، ولكن ماذا يفعل مواطمن مثلي وهو يقرأ ويسمع هذه الأيام الدعوات الثورية لاحترام الدستور، ماذا أكتب وأنا أرى الذين ساهموا في الخراب منذ سنوات يصرون على مواصلة الضحك على المواطن المسكين، فيخترعون له كل يوم عدواً جديداً.

الناس تعرف جيداً أن ساستنا الأفاضل أبدلوا ملفات مهمة مثل الخدمات والتنمية والصحة والتعليم والبطالة والسكن بملف واحد هو "الصراع على السلطة ومنافعها"، ففي كل يوم يصحو العراقيون على سؤال جديد هل الحديث اليومي عن الاستحقاق الانتخابي يمكن أن يعوضهم، سنوات من التخبط والارتجالية والمحسوبية والانتهازية التي مارسها العديد من السياسيين؟، فبدلاً من أن يكون سعي الساسة إلى يكون العراق تاريخاً من الاستقرار والازدهار، تحول على أيديهم إلى سلسلة طويلة من التجارب الفاشلة في الحكم، مرة في الحديث عن أخطاء الدستور ومرة في الحديث عن قنابل الدستور، ومرات عدة في السعي إلى إقصاء الكفاءات بكل وسائل الاجتثاث.

أكاد ألمح ابتسامة رضاً وارتياح على وجوه ساستنا ومقربيهم وهم يرون كيف استبدلت ملفات مهمة مثل الإصلاح السياسي والخدمات وملاحقة حيتان الفساد، بمعلقات جديدة عن احقية نوري المالكي بكرسي رئاسة الوزراء ، وأيهما أكثر سعادة للمواطن حكومة الأغلبية أم توافقية توزيع المغانم، ذلك أن إثارة مثل هذه القضايا في هذا الوقت بالذات، فرصة لتواري واختفاء ملفات تمس حياة الناس ومستقبلهم.

وصدق الجواهري الكبير:

مستأجَرينَ يُخرِّبونَ ديارَهُمْ
ويُكافؤونَ على الخرابِ رواتبا